التقرير الاستراتيجي الفلسطيني

لسنة 2007

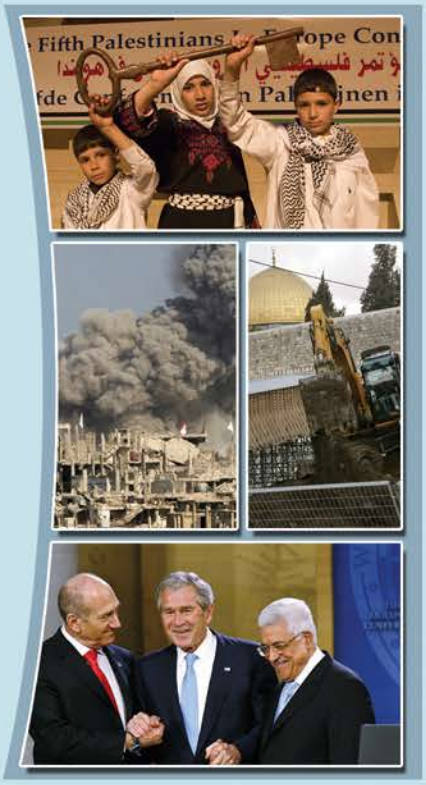

تحرير
د. محسن محمد صالح

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

الفصل السادس

الأرض والمقدسات

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net الموقع: www.alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:

الأرض والمقدسات

مقدمة

لم تختلف سنة 2007 عن سابقتها في مواصلة "إسرائيل" للمشاريع الاستيطانية، ومصادرة الأراضي، وتهويد مدينة القدس وعزلها عن الضفة الغربية، وإقامة جدار الفصل العنصري، والاستمرار في محاصرة القرى والمدن الفلسطينية، وعزل غور الأردن، ومنع المصلين من أداء صلواتهم، وتحديد أعمار المصلين، وهدم المنازل، وترحيل البدو من أماكن سكناهم وإبعادهم عن مصادر رزقهم. ويركز هذا الفصل على القدس بشكل خاص، دون أن يغفل الجوانب الأخرى.

أولاً: القدس والمقدسات

تسارعت وتيرة السياسات الإسرائيلية الهادفة لبسط السيطرة الإسرائيلية على مدينة القدس، وتفريغها من سكانها الفلسطينيين، في سباق مع الزمن لفرض الأمر الواقع، وإحداث تغيير ديموغرافي وجغرافي لصالحها، واستباق أي حديث حول مفاوضات الحلّ الدائم، واستفادةً من ورقة التعهدات التي أعطيت لرئيس الوزراء السابق أريل شارون عندما كان في ضيافة الرئيس بوش في 2004/4/14، التي تشير إلى أن الحقائق على الأرض ستؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة النهائية.

1. تهويد البلدة القديمة:

حدثت عدة تطورات مهمة خلال سنة 2007 تتعلق بالتوسع الاستيطاني الإسرائيلي، وأعمال الحفر داخل البلدة القديمة في القدس وحولها. حيث تُواصل مجموعات المستوطنين المدعومة من الحكومة الإسرائيلية العمل في العديد من المشاريع لتوسيع الوجود اليهودي فيها. وكانت البداية بالحصول على رخصة بناء أول كنيس يهودي في منطقة الحي الإسلامي، بالقرب من باب السلسلة، إذ لا يبعد هذا الكنيس سوى 100 م عن المسجد الأقصى[1]. وأطلق على هذا الموقع اسم "خيمة إسحق"، وبعد أن حصلت جمعية عطيرات كوهانيم Ateret Kohanim على تراخيص البناء، تبين فيما بعد بأن عائلة موسكوفتش Moskovitch قد اشترت الموقع، وبأن سلطة الآثار تقوم بالحفر تحت بقايا الكنيس، وبأن صندوق تقاليد حائط المبكى يقوم باستغلال الفراغات تحت الكنيس ليقيم مركزاً ثقافياً ومتحفاً. ويمرّ النفق بشكل عرضي مع النفق الموازي للحائط الغربي، مارّاً تحت الحي الإسلامي[2]. وقد أكدت بلدية القدس أن المستوطنين قد حصلوا على رخصة بناء الكنيس[3].

ومن جهة أخرى فإن أعمال الحفر تحت مسجد عين سلوان مستمرة من قِبَل مؤسسة العاد الاستيطانية Elad Foundation[4]. وتتولى المؤسسة نفسها إقامة موقف لسيارات المستوطنين في منطقة سلوان[5].

كما أعدت شركة تطوير الحي اليهودي مخططاً جديداً يُدعى "متنزه الأسطح"، الذي يسعى إلى إيجاد مواصلات سياحية بين الحيين اليهودي والإسلامي، ويأمل رجال شركة التطوير بأن يؤدي هذا المسار السياحي فوق الأسطح إلى اجتذاب سياح من كافة الأديان[6].

أما جمعية عطيرات كوهانيم فإنها بصدد المبادرة لحفر نفق يصل ما بين مغارة سليمان (تصيد ياهو)، الذي يوجد مدخله بالقرب من باب العمود، وبين المدرسة المالوية (منزل هتسلام) في الحي الإسلامي بالبلدة القديمة، الذي كانت الجمعية الاستيطانية قد استولت عليه قبل عدة سنوات. ويدور الحديث عن حفريات بطول عشرات الأمتار، وتصل إلى مسافة 150 م من سور الحرم القدسي الشريف، وتقوم الجمعية بالاتصال مع سلطة الآثار الإسرائيلية بهدف حفر هذا النفق[7].

ويجري الاستيلاء بشكل متوازٍ على بيوت فلسطينية كما جرى في حي القرمي، عندما قامت الجمعيات الاستيطانية بالاستيلاء على بيت في الطابق الأول من بناية عائلة زلوم[8].

كما كشفت جمعية الأقصى لرعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية عن سعي مجموعة كبيرة من قادة المستوطنين، وأعضاء كنيست يهود ورجال أعمال، بالتعاون مع الملياردير أيري رينات اليهودي الأمريكي الأصل، الذي تبرع بمبلغ 100 مليون دولار؛ لإقامة كنيس يهودي على أنقاض مبنى المحكمة الشرعية الإسلامية، بالقرب من باب القطانين، بدعوى أن المبنى بالأصل كان كنيساً في الماضي[9].

وقبل انعقاد مؤتمر السلام في الولايات المتحدة صادقت اللجنة الوزارية الإسرائيلية على استئناف الحفريات الأثرية في باب المغاربة بالقرب من المسجد الأقصى في القدس. وجاء هذا القرار بناء على الضغط الذي مارسه على الحكومة حاخام المبكى وصندوق إرث المبكى[10].

واستمراراً لسياسة تهويد البلدة القديمة قام المتطرفون اليهود التابعون لمدرسة غالسيا الاستيطانية Galetsia بأعمال حفر وإزالة الأتربة في سوق الصاغة القديم أسفل المنطقة المعروفة بالصبرة، بهدف الاستيلاء عليه وتوسيع المدرسة، وتبلغ مساحة السوق أربعة دونمات. وكان الموقع قد انهار قبل 400 عام، وأصبح مليئاً بالأتربة[11].

وتأكيداً على الروابط المتينة ما بين المستوطنين والدولة، كشفت الصحف العبرية عن التعاون الوثيق بين الجمعيات الاستيطانية في البلدة القديمة ودائرة أراضي "إسرائيل"، حيث قامت الأخيرة بتسريب ما يزيد عن 70 عقاراً. ويلقى هذا النشاط تحديداً دعماً كبيراً من "حارس أملاك الغائبين" الإسرائيلي، ومن دوائر رسمية مثل وزارات البناء والإسكان والداخلية وبلدية القدس. كما تبين بأن دائرة أراضي "إسرائيل" تقوم بتأجير أراضٍ فلسطينية إلى جمعية عطيرات كوهانيم، وأن مئات الدونمات من هذه الأراضي تسربت بالفعل لصالح الجمعيات الاستيطانية ولصالح مقاولين وشركات بناء إسرائيلية[12].

وإمعاناً في عملية تهويد المدينة، استمر تجريف الأرض الفلسطينية لصالح تنفيذ مشروع القطار الخفيف في القدس الشرقية لربط المستوطنات الإسرائيلية مع القدس الغربية. وقد عهدت وزارة النقل الإسرائيلية والبلدية إلى اتحاد شركات خاصة ببناء الخطّ الأول من مشروع القطار. وترأست هذا الاتحاد شركة سيتيباس City Pass consortium، وهو يضمّ أيضاً شركتين فرنسيتين هما: ألستوم Alstom SA وفيولاانفايرومنت Veolia Environnement SA وثلاث شركات إسرائيلية. وتمنح الشركتان الفرنسيتان من خلال إسهامهما في تطوير مشروع القطار الخفيف الشرعية لضمّ "إسرائيل"، غير القانوني، للقدس الشرقية[13].

إن المشاريع الاستيطانية داخل البلدة القديمة وخارجها تعمل على تحقيق مجموعة من الأهداف؛ وهي إحداث تغيير ديموغرافي للصالح الإسرائيلي عن طريق البناء المكثف، مقابل التقليص في البناء العربي، بالإضافة إلى إعادة تشكيل جديد للمشهد التاريخي الإسلامي بالبلدة، وكان آخر مظاهرها: مصادقة اللجنة المحلية للتنظيم والبناء على مسار تلة باب المغاربة والحفريات التي تجري في حارة المغاربة، وذلك بالتنسيق مع الدوائر الإسرائيلية المختلفة[14]؛ وإعلان رئيس بلدية القدس أوري لوبوليانسكي Uri Lupolianski عن تسويق وبناء 20 ألف وحدة سكنية جديدة في المناطق الواقعة بين الأحياء العربية، وخاصة في قرية سلوان، وهذا الإعلان هو إعادة إحياء لمشروع حي حارة اليمن[15].

وهكذا يتضح أن المشاريع الإسرائيلية تهدف إلى تفتيت الوحدة الجغرافية لمدينة القدس، ومنع إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

2. الاعتداء على المقدسات:

تابع الاحتلال الإسرائيلي خلال سنة 2007 اعتداءاته على المقدسات، وخصوصاً في منطقة المسجد الأقصى والقدس. وكانت الحفريات الإسرائيلية عند باب المغاربة، ومحاولة إقامة ما يسمى "متحف التسامح" Museum of Tolerance (MOT) على مقبرة مأمن الله في القدس من أبرز تطورات سنة 2007.

في أوائل شباط/ فبراير 2007 قامت الجرافات الإسرائيلية بالعمل على إزالة التلة الترابية المحاذية لباب المغاربة في حرم المسجد الأقصى. وأعلنت سلطات الاحتلال الإسرائيلي أنها تقوم بأعمال ترميم في طريق باب المغاربة، تستهدف إقامة جسر علوي جديد، يحلّ محلَّ الجسر القديم، الذي انهار قبل ذلك بعامين، بفعل عاصفة جوية. وادّعى يعقوب أدري Yakov Edery، المسؤول عن ملف القدس في مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي، أن أعمال الترميم بدأت بعد تنسيق الأمر مع دائرة الأوقاف الإسلامية والأمم المتحدة والأردن. وفي الوقت نفسه اعترف قسم المراقبة، في البلدية اليهودية للقدس، بأن الحفريات تتمّ دون خطة واضحة، وبلا ترخيص قانوني سواء من البلدية نفسها، أم من اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء[16].

خريطة الأنفاق في البلدة القديمة

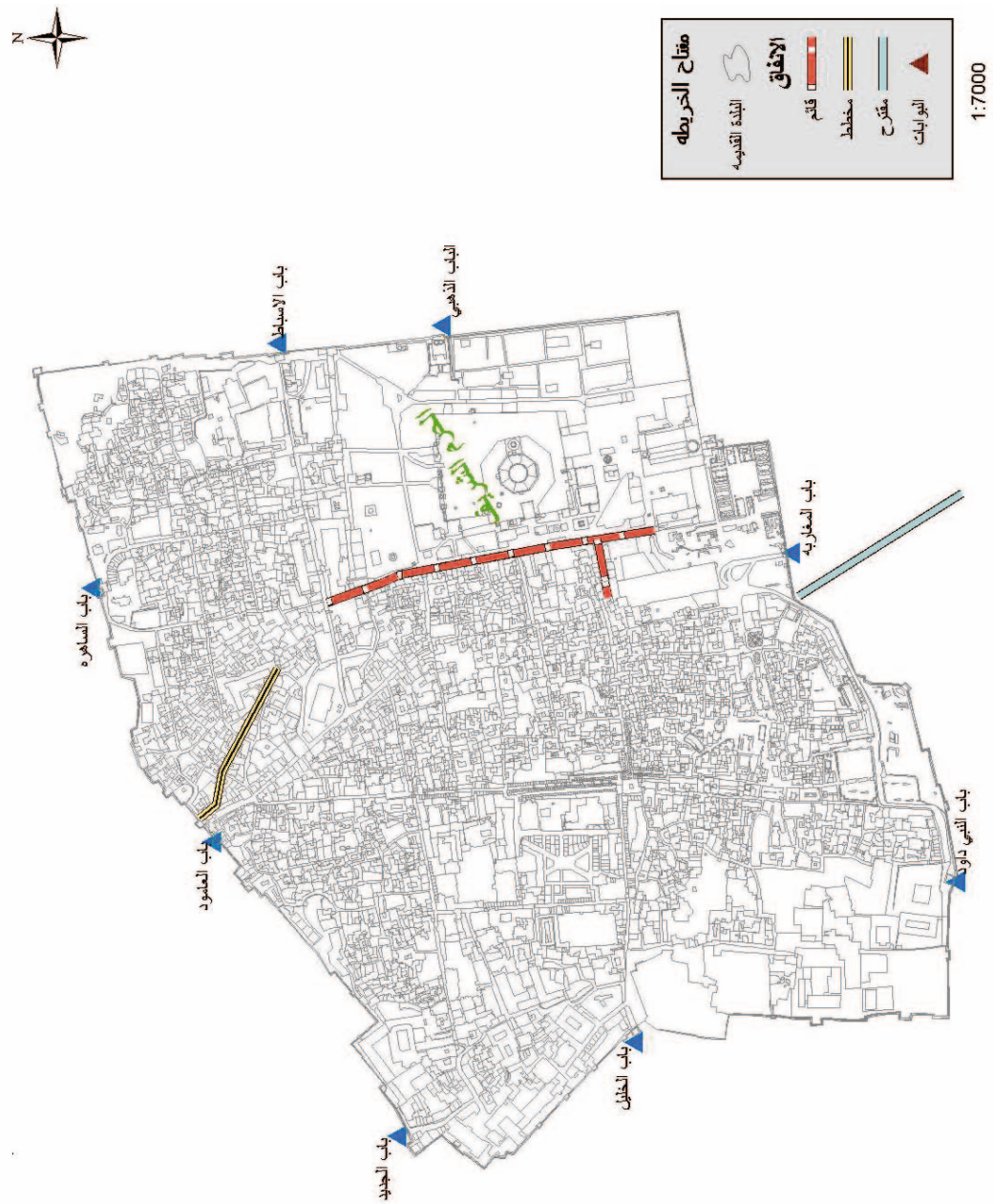

وقد أحدثت أعمال التجريف والحفريات الإسرائيلية، عند باب المغاربة، موجة استياء فلسطينية وعربية وإسلامية واسعة. ونفى علماء المسلمين ومسؤولو الأوقاف ما ادعته السلطات الإسرائيلية من وجود أي تنسيق أو تفاهم مسبق حول حفريات باب المغاربة. وفي 2007/2/12 أعلنت "إسرائيل" تجميد الأشغال عند باب المغاربة، بسبب ما أحدثته من ردود فعل واسعة[17]. غير أن الشيخ عكرمة صبري، رئيس الهيئة الإسلامية العليا في فلسطين، نفى بعد يومين أن السلطات الإسرائيلية أوقفت حفرياتها؛ وقال إن الجرافات الإسرائيلية عملت ثلاثة أيام متواصلة، وبعد أن أنهت عملها بدأ العمل بآلات حفر يدوية خفيفة[18]. وهو ما يعني أن السلطات تابعت أعمال الحفريات بوسائل معتادة، لم تعد تثير ضجة إعلامية.

وقد رأى علماء المسلمين ومسؤولو الأوقاف في فلسطين أن "إسرائيل" تهدف، من خلال ما تسميه ترميماً، إلى السماح بدخول جماهيري كبير إلى باب المغاربة، عن طريق ساحة البراق والحي اليهودي. وأنها تهدف إلى تغيير معالم المنطقة وكشف الحائط الغربي للأقصى، وتعريضه للانهيار، والعبث بالآثار الإسلامية، كمرحلة أولى، لوضع اليد على مسجد البراق، الذي يقع داخل أسوار المسجد الأقصى، كموطئ قدم للسيطرة على الأقصى[19].

وأشار نواب عرب في الكنيست الإسرائيلي، في مؤتمر صحفي عقدوه في رام الله، بالاشتراك مع ناشطين من الحركة الإسلامية في الداخل، إلى أن الحفريات التي تجريها السلطات الإسرائيلية على سطح التلة، هي عملية تمويه لحفريات خطيرة تجري بشكل حثيث تحت التلة. وقال النائب عباس زقور عن القائمة العربية الموحدة، والذي زار المكان، إنه زار الموقع، وأكدّ وجود محراب إسلامي كامل على درجة عالية من الجودة، غطاه الإسرائيليون بألواح خشبية، بينما توجد على يمينه غرفتان، كانتا تستخدمان كمسجد؛ وأنه تمّ هدم المسجد ولم يبقَ سوى المحراب. وأضاف أن هدف الإسرائيليين هو طمس المعالم الإسلامية، وتهديد أساسات المسجد الأقصى، وتوسعة حائط المبكى. وذكر فريد الحاج يحي، مدير جمعية الأقصى في فلسطين المحتلة سنة 1948، إن السلطات أقدمت على فتح مصلى يهودي تحت المحكمة الشرعية، في تلة المغاربة، وإن الحفريات الجارية تهدف إلى تدمير المحكمة الشرعية، وإضافة كنيس يهودي ثانٍ في المكان[20].

وقد أصرَّت "إسرائيل" على الادعاء بأن ما تفعله لا يضر بمقدسات المسلمين، ولا بالوضع القائم؛ ووافقت على أن تقوم لجنة تركية متخصصة بالتحقق من الأمر. وبالفعل فقد قامت لجنة تركية بدراسة الإجراءات الإسرائيلية في منطقة باب المغاربة، وأصدرت اللجنة تقريرها في خريف 2007؛ الذي أكد على عدم شرعية الإجراءات الإسرائيلية، ومخالفتها لمصالح المسلمين وللقانون الدولي؛ وطالبت بوقفها فوراً.

ويظهر أن السلطات الإسرائيلية لم تأبه باحتجاجات المسلمين، إذ انتظرت كالعادة تراجع حدة

الاحتجاجات الإسلامية، لتقوم في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2007 بإصدار أوامرها لسلطة الآثار الإسرائيلية بمواصلة العمل في منطقة طريق باب المغاربة، وإنهائه بأسرع وقت ممكن. كما قررت الحكومة الإسرائيلية أن تدعم سلطة الآثار بـ 900 ألف دولار فوراً لاستكمال العمل؛ على أن تُحوِّل لاحقاً مبلغ 3.5 مليون دولار لتنفيذ بناء جسر دائم، بعد مصادقة لجنة التنظيم والبناء الإسرائيلية في القدس. وتضمنت تعليمات اللجنة الوزارية المعنية، التي يرأسها رئيس الوزراء إيهود أولمرت نفسه، إزالةَ الآثار الإسلامية العثمانية التي تعود إلى ما بعد سنة 1700م[21].

أما إقامة ما يسمى متحف التسامح على أنقاض مقبرة مأمن الله في القدس، والتي سبقت الإشارة إليه في التقرير الاستراتيجي للسنة السابقة، فقد أعيد إثارة موضوعه في سنة 2007؛ وناقشت المحكمة العليا الإسرائيلية هذا الملف في 2007/4/29، وطلبت من محامي الشركات الإسرائيلية والأمريكية، المصرَّة على بناء المتحف، إبراز أوراقهم الثبوتية للدفاع، حيث كانوا قد امتنعوا عن إبرازها قبل ذلك[22]. وقد كشف الدكتور رفائيل جرينبرج Raphael Greenberg من جامعة تل أبيب، في تقرير قدّمه في تموز/ يوليو 2007 إلى المحكمة الإسرائيلية العليا، أن سلطة الآثار الإسرائيلية تلقت من خبيرها المعني بالكشف عن مقبرة مأمن الله، أنه مايزال هناك 800 قبر على الأقل، وأنه يوصي بمنع البناء هناك. غير أن سلطة الآثار قدمت تقريراً في كانون الثاني/ يناير 2007 لا يشير إلى هذه التوصية؛ بل ويقول إنه لا حاجة لاستمرار الحفريات، وإنه يمكن البدء في بناء "متحف التسامح". وأضاف جرينبرج إن الخرائط التي قدمتها سلطة الآثار، كانت معاكسة للواقع، لأنها تظهر أن الكشف عن الآثار قد اكتمل في مناطق، مع أنه لم يكن قد بدأ فيها أصلاً!! وعلَّق جرينبرج بأن للقبور أهمية أثرية متميزة، وأن تدميرها يتعارض مع أخلاق العمل المهني المتعلق بالآثار[23]. وعلى أي حال، فقد انتهت سنة 2007، ومازالت قضية بناء المتحف معلَّقة، حيث يبذل المسلمون كل ما يستطيعون من جهود، بما في ذلك الاعتراضات القانونية لدى السلطات الإسرائيلية، لعرقلة هذا المشروع الذي يستهدف إزالة أحد أهم المعالم الإسلامية للقدس.

وفي أيلول/ سبتمبر 2007 أعلنت السلطات الإسرائيلية عن افتتاح كنيس يهودي جديد أسفل المسجد الأقصى، في حدود جداره الجنوبي، وأسفل باب السلسلة، وعلى بعد نحو 97 م فقط من قبة الصخرة المشرفة. وقد تمّ افتتاح الكنيس بعد أن أجريت للموقع أعمال تجديد وترميم واسعة، بتمويل من يهود أوكرانيا[24].

وكان من الأعمال الاستفزازية، قيام منظمة يهودية تسمى "معهد الهيكل" بنصب شمعدان ذهبي، أسمته "شمعدان الهيكل" قبالة باب المغربة، بالقرب من الجهة الغربية للمسجد الأقصى. وهو شمعدان مصنوع من الذهب الخالص ويزن 45 كغ. وقد تمّ نصبه في موقع ظاهر وعالٍ يقابل المسجد الأقصى من جهة الغرب. وقد نبهت مؤسسة الأقصى لإعمار المقدسات الإسلامية إلى خطورة هذه الأنشطة، وإلى تصاعد الخطوات باتجاه بناء الهيكل المزعوم[25].

3. الاستيطان في منطقة القدس:

استمرت الحكومة الإسرائيلية في سياستها الهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة، ضمن سياسة واضحة تماماً، وضمن إجماع إسرائيلي بأن القدس هي عاصمة أبدية للدولة العبرية. وفي هذا السياق قال مصدر إسرائيلي في جمعية عطيرات كوهانيم، التي تشرف على توسيع الاستيطان في مدينة القدس، إن لدى جماعته ترخيصاً من الجهات المسؤولة لبناء 300 وحدة سكينة في مكان مقرّ الشرطة الإسرائيلية في حي رأس العمود[26]. وكانت جمعية قانونية يسارية إسرائيلية قد كشفت عن أن صفقة قد أبرمت بين الجمعيات الاستيطانية اليهودية والحكومة الإسرائيلية، تقضي بوضع يد هذه الجمعيات على مبنى كبير للشرطة الإسرائيلية في وسط حي رأس العمود، مقابل تمويلها لإقامة بناء جديد لهذه الشرطة على أراضٍ فلسطينية في محيط المدينة في المنطقة المسماه "إي1" E1؛ وهو المشروع الاستيطاني الذي يربط مستوطنة معاليه أدوميم Ma'ale Adummim شرقي القدس، بالقدس الغربية[27].

كما حصلت الجمعية المذكورة على تراخيص بناء 300 وحدة سكنية أخرى في منطقة أبو ديس، قبالة جدار الفصل، وتمّ إطلاق اسم كدمات صهيون Kidmat Zion على الموقع[28]. وتقدم الملياردير موسكوفتش بدعوى ضدّ عائلة عربية تسكن في رأس العمود يدّعي فيها بأن الأرض التي تقيم عليها تعود له؛ حيث يسعى لإقامة بؤرة استيطانية جديدة في سفوح جبل الزيتون، وتبلغ مساحة هذه الأرض 2.5 دونماً[29]. تبعها إعلان السلطات الإسرائيلية استدراج عطاءات لبناء 307 وحدات سكنية في جبل أبو غنيم[30]. وعقّب المتحدث الإسرائيلي مارك ريغف Mark Regev على بناء هذه الوحدات السكنية بأن "إسرائيل" تميز بشكل واضح بين الضفة الغربية والقدس[31]، وإن تنفيذ المرحلة الأولى من خريطة الطريق لا ينطبق على القدس، وفي الوقت الذي تعهد فيه رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت بتجميد الأنشطة الاستيطانية، أعلن المستوطنون عن إقامة ثمانية مواقع عشوائية خاصة حول مدينة القدس.

وفي 2007/12/15 نشرت السلطات الإسرائيلية عطاء لبناء 150 وحدة سكنية قرب جبل المكبر، كما نشرت عطاء آخر في 2007/12/30 لبناء 440 وحدة سكنية في حي "آرمون هانا تسيف"، التابع لمستوطنة تل بيوت جنوبي القدس[32].

أما الوزير المسؤول عن شؤون المتقاعدين في الحكومة الإسرائيلية رافي إيتان Rafi Eitan فقد صرّح بأن موازنة 2008 تتضمن بناء 250 وحدة سكنية، في مستوطنة معاليه أدوميم، وبناء 500 وحدة أخرى في جبل أبو غنيم[33]. وكانت حركة السلام الآن Peace Now قد كشفت عن هذا الموضوع بإشارتها إلى أن الحكومة الإسرائيلية قد خصصت مبلغ 25 مليون دولار لإقامة هذه الوحدات السكنية.

أما جريدة كل هزمان Kol HaZman فقد ذكرت بأن وزارة الداخلية الإسرائيلية قررت إحياء وتنفيذ مشروع الطوق الشرقي (شارع 45)، الذي تمت المصادقة عليه سنة 1996، وجرى تغيير مساره لإقامة أكبر وأعلى جسر يبلغ عرضه 350 م، وارتفاعه 115 م، في المناطق التي تسيطر عليها "إسرائيل"، وبحيث تتم مصادرة 1,070 دونماً من أراضي قرى صور باهر، والسواحرة الغربية، وأبو ديس، والطور لهذا الغرض. كما تمّ فتح نفقين أحدهما بطول 258 م والثاني بطول 960 م. ويهدف هذا الشارع إلى ربط المستوطنات الواقعة في الشمال الشرقي للقدس وهدم عشرات المنازل العربية[34].

وعندما لم تنجح مخططات مشروع إقامة 20 ألف وحدة سكنية بالقدس الغربية على مساحة 26 كم^2، بسبب المعارضة التي لقيتها، بحجة المحافظة على البيئة، لأن الأراضي المخصصة للبناء هي عبارة عن غابات، وبعد أن فشل مشروع موشيه صفدي Moshe Safdie؛ كشفت جريدة هآرتس في 2007/1/15 عن مخطط جديد لإقامة حي استيطاني على أراضي قرية قلنديا، شمالي مدينة القدس. والمخطط يهدف إلى بناء ما بين 11-13 ألف وحدة سكنية؛ لإسكان ما يزيد عن 60 ألف مستوطن[35]، ويتضمن المخطط شقّ نفق تحت قرية كفر عقب، لربط الحي الجديد مع مستعمرة كوخاف يعقوب Kochav Yaakov الواقعة شرقي القدس والمقامة على أراضي قرية برقة. وقد اعترفت وزارة الإسكان الإسرائيلية بوجود هذا المخطط، وبأنها تخطط لإقامة عشرة آلاف وحدة سكنية جديدة شمال القدس في منطقة قلنديا، ضمن سياسة إحداث تغيير ديموغرافي للمدينة، بالإضافة إلى ربط هذه المستوطنة مع المستوطنات الواقعة خارج حدود البلدية عن طريق الأنفاق، وفي حال تنفيذ المشروع فإنه سيكون أكبر حي استيطاني تقيمه "إسرائيل" في القدس الشرقية بعد عام 1967[36].

وبشكل موازٍ صادقت اللجنة المحلية للبناء في بلدية القدس، في تشرين الثاني/ نوفمبر 2007، على بناء 1960 وحدة سكنية جديدة في حيين مفصليين؛ الأول على مساحة 70 دونماً، والثاني على مساحة 527 دونماً في مستوطنة رامات شلومو Ramat Shlomo المقامة على أراضي قرية شعفاط؛ ويهدف هذا المشروع إلى مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية[37]. كما تمت المصادقة على بناء ألف وحدة سكنية جديدة بمبادرة من وزارة الإسكان في جبل أبو غنيم[38].

وضمن الرؤية الموضوعة لتطوير الاستيطان الإسرائيلي لمدينة القدس حتى 2020، قامت الحكومة الإسرائيلية بالإعلان عن مصادرة ألفي دونم من أراضي قرية الولجة؛ لإقامة مستوطنة جديدة تحت اسم جفعات ياعِل Givat Yael. وحسب المخطط ستُقام 13 ألف وحدة سكنية، تستوعب 55 ألف مستوطن[39].

وفي تطور لافت للنظر أعلنت الحكومة الإسرائيلية في كانون الثاني/ يناير 2007 عن تخصيص

مبلغ 1.5 مليار دولار، لتطوير الأحياء اليهودية الاستيطانية في القدس العربية، في محاولة لتخفيف المخاوف من زيادة السكان الفلسطينيين، بما يهدد مخططها لتهويد المدينة المقدسة، وسعيها لفرض السيادة اليهودية عليها، المرفوضة عالمياً، ووفق القانون الدولي، حتى من أقرب حلفاء "إسرائيل" وأصدقائها. وجاء هذا الإعلان في جلسة خاصة عقدتها الحكومة بوجود رئيس البلدية الإسرائيلي، الذي شدد على ضرورة تعزيز عدد السكان اليهود في المدينة المقدسة. وهذه الخطة تتطلب، لتعميق تهويد المدينة، نقل المزيد من الوحدات التابعة للوزارات إلى القدس، وإقامة مجمع للمحاكم، وإلغاء الضريبة المفروضة على أرباب العمل[40]. وفي تطور لاحق أعلن رئيس بلدية القدس الغربية، في آذار/ مارس 2007، عن إعداد خطة تطويرية تحمل اسم "خطة مارشال"؛ حيث تمّ تخصيص 200 مليون شيكل (50 مليون دولار)، تهدف إلى إقامة بنية تحتية وتطوير مرافق عامة؛ سعياً نحو إقامة القدس الكبرى بالمفهوم الإسرائيلي، وتحقيقاً لرؤية أولمرت تجاه مدينة القدس بشكل يضمن أغلبية يهودية، ويحول دون تقسيم المدينة إلى عاصمتين لدولتين[41].

وضمن السياسة الإسرائيلية القائمة لسلطة الاحتلال، فقد أصدر القائد العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية الأمر العسكري ت/07/19 بتاريخ 2007/10/9 بوضع اليد على 1,128 دونماً، من أراضي السواحرة وأبو ديس والخان الأحمر لصالح الطريق رقم 80، وهذا الشارع يقع ضمن الأمر العسكري رقم 50 للطرق الصادر سنة 1983[42]. ويأتي هذا المخطط كحلقة من حلقات الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية لتحقيق أهداف عديدة؛ منها عزل التجمعات الفلسطينية وفصلها.

وهذا الطريق يندرج ضمن رؤية أولمرت تجاه الضفة الغربية، وهو طريق عنصري لأنه مصمم فقط للفلسطينيين. وتكمن خطورة هذا الطريق من الناحية السياسية في فصل شمال الضفة الغربية عن جنوبها، وعزل مدينة القدس عن امتدادها في الجنوب الفلسطيني وفي الشرق، وإلغائها كمركز للحركة والاتصال، إضافة إلى توسيع حدود القدس بضمها التكتل الاستيطاني الشرقي المكون من ثماني مستوطنات؛ لإحداث تغيير ديموغرافي لصالح الإسرائيليين. أما من الناحية الاقتصادية فإن هذا الطريق يعمل على إضعاف مكانة القدس وإخراجها من دائرة الحركة التجارية، واستبعادها كمركز للمواصلات، كما يمنع التطور العمراني باتجاه الشرق، وذلك ناتج عن ضمّ هذه الكتل الاستيطانية، وعن عزل القرى المحيطة بالمدينة.

أما بلدية القدس فقد شاركت في عملية المصادرة بإعلانها أن قطعاً من الأراضي تقع ضمن حوض رقم 30124 وحوض رقم 30120، من أراضي سلوان، هي أراضٍ مصادرة، من أجل إقامة موقف سيارات[43]. كما أعلنت بلدية القدس مخططاً إسرائيلياً جديداً بهدف الاستيلاء على أراضٍ من قرية سلوان، ومصادرة 150 دونماً لإسكان المهاجرين اليهود[44]. كما استولت الجامعة العبرية على المزيد من الأرض الفلسطينية؛ بفتحها طريقاً شُقَّت على أراضٍ تعود لمواطنين من قرية لفتا[45].

4. سياسة هدم المنازل ومنع رخص البناء:

إن قيام سلطات الاحتلال بتدمير الممتلكات والمنازل وهدمها في القدس المحتلة يتناقض مع القانون الإنساني الدولي، خصوصاً اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، كما يتعارض مع المادة 25 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وإن استمرار سياسة هدم المنازل التي تتبعها السلطات الإسرائيلية للضغط على المواطنين لمغادرة المدينة المقدسة، هي سياسة قديمة جديدة، تأتي في سياق سياسة الحدّ من النمو السكاني العربي، ومن أجل تفريغ المدينة من سكانها الفلسطينيين.

وقد لوحظ أن هناك تصاعداً خطيراً في سياسة هدم المنازل من قِبَل البلدية والداخلية الإسرائيلية منذ بداية 2007؛ حيث طال الهدم جميع مناطق القدس. وتصرّ بلدية القدس على سياستها العنصرية بملاحقة البناء الفلسطيني بالهدم والمخالفات والغرامات، حتى البناء المرخص منها، بحجة "تجاوز" نسبة البناء الممنوحة. ويضاف إلى كل ذلك، ما تصنعه السلطات الإسرائيلية من العقبات، والصعاب، والقوانين والإجراءات، إضافة للتكاليف الباهظة وندرة الأرض، جراء وضع اليد عليها تحت شتى القوانين، وهو ما يدفع الإنسان المقدسي إلى أن يختار ما بين البقاء قابضاً على الجمر في أرضه أو الخروج والرحيل. وفيما يلي جدول يوضح أعداد المنازل المهدومة في القدس في الفترة 2004-2007[46]:

جدول 6/1: هدم المنازل في منطقة القدس 2004-2007

السنة	عدد الوحدات المهدومة
2004	183
2005	120
2006	78
2007	97

وتجدر الإشارة إلى ضرورة أخذ هذه الإحصائيات ببعض الحذر، بسبب تضاربها مع إحصائيات أخرى، إذ تشير أرقام الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري، إلى أن آليات الاحتلال هدمت حوالي 137 منزلاً في مدينة القدس وضواحيها، من بين 165 منزلاً تمّ هدمها، على الأقل، في الضفة الغربية، خلال سنة 2007[47].

5. تهجير المقدسيين وسحب حق الإقامة منهم:

شهد عام 2007 تصعيداً إسرائيلياً في انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني في القدس، وخاصة الحقوق الاجتماعية وحقوق الإقامة. فالسياسة الإسرائيلية تجاه حقوق المقدسيين سجلت قفزة نوعية في انتهاكاتها للحقّ الأساسي للأفراد والجماعات، وتحديداً في مجال جمع الشمل، والسكن

خريطة رؤية أولمرت حول القدس

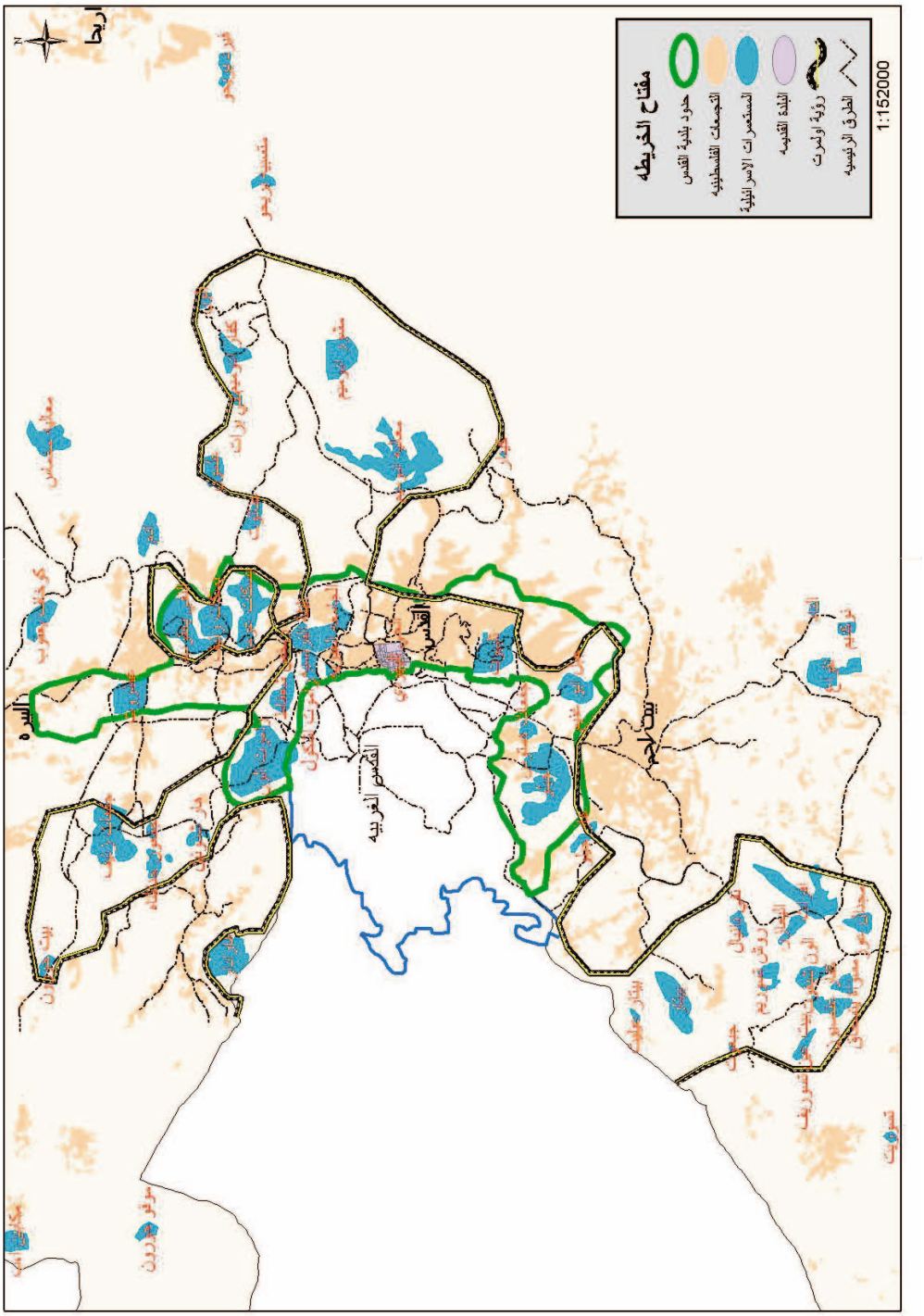

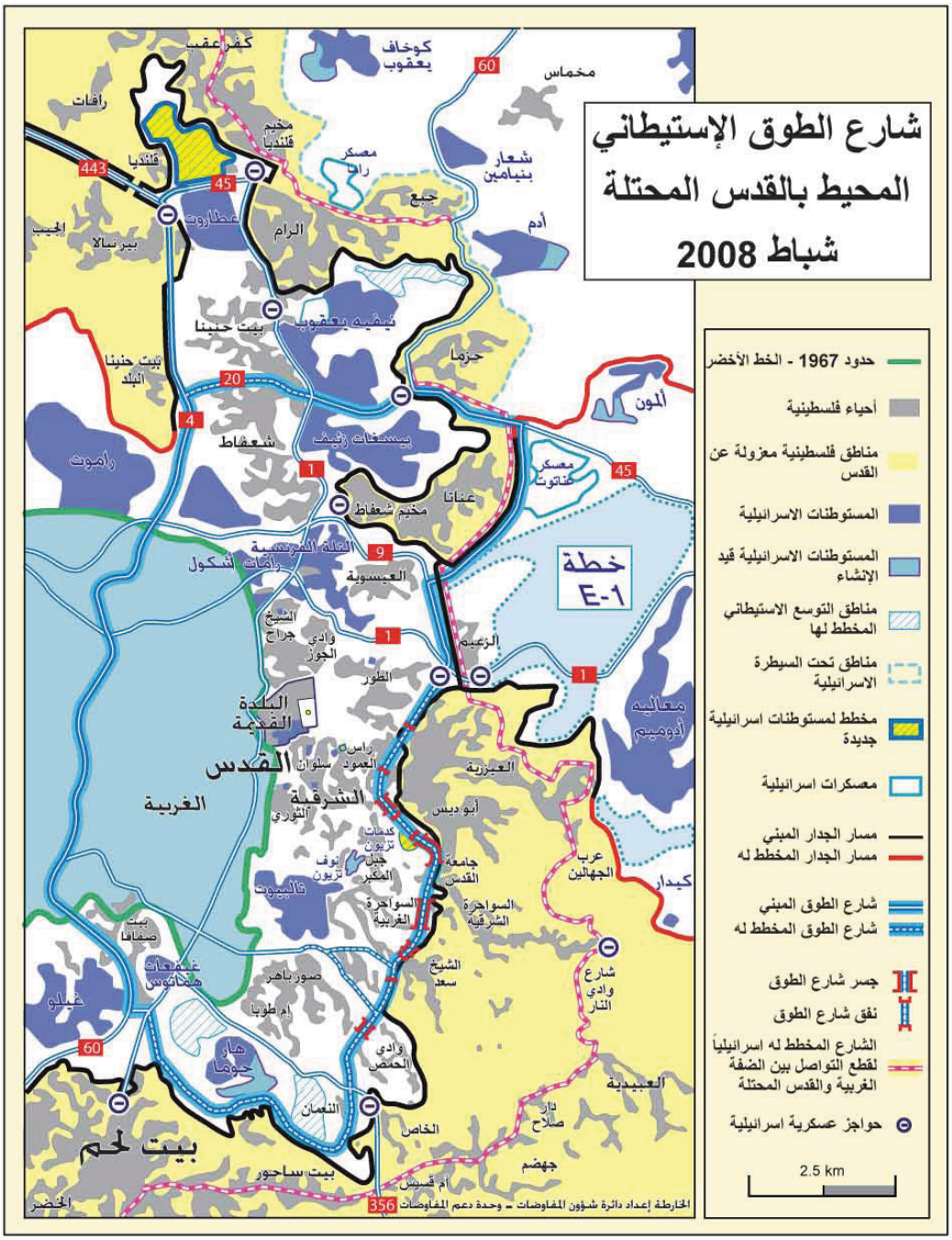
شارع الطوق الإستيطاني
المحيط بالقدس المحتلة
شباط 2008
حدود 1967 - الخط الأخضر
أحياء فلسطينية
مناطق فلسطينية معزولة عن القدس
المستوطنات الاسرائيلية
المستوطنات الاسرائيلية قيد الإنشاء
مناطق التوسع الاستيطاني المخطط لها
مناطق تحت السيطرة الاسرائيلية
مخطط لمستوطنات اسرائيلية جديدة
معسكرات اسرائيلية
مسار الجدار المبني
مسار الجدار المخطط له
شارع الطوق المبني
شارع الطوق المخطط له
جسر شارع الطوق
نفق شارع الطوق
الشارع المخطط له اسرائيلياً لقطع التواصل بين الضفة الغربية والقدس المحتلة
حواجز عسكرية اسرائيلية
2.5 km
خطة E-1
كفر عقب
كوخاف يعقوب
مخماس
رافات
مخيم قلنديا
قلنديا
معسكر راما
شعار بنيامين
جبع
أدم
الجيب
بيرنبالا
عطاروت
الرام
بيت حنينا
نيفيه يعقوب
حزما
بيت حنينا البلد
ألمون
شعفاط
بيسغات زئيف
راموت
معسكر عناتوت
عناتا
مخيم شعفاط
التلة الفرنسية
رامات شكول
العيسوية
الشيخ جراح
وادي الجوز
الزعيم
الطور
البلدة القديمة
معاليه أدوميم
راس العمود
سلوان
القدس
الغربية
الشرقية
الثوري
العيزرية
أبو ديس
كدمات تزيون
جبل المكبر
نوف تزيون
جامعة القدس
عرب الجهالين
كيدار
تالبيوت
السواحرة الغربية
السواحرة الشرقية
بيت صفافا
غيفعات هماتوس
صور باهر
الشيخ سعد
شارع وادي النار
غيلو
إم طوبا
هار حوما
وادي الحمص
العبيدية
النعمان
الخاص
دار صلاح
بيت لحم
بيت ساحور
جهضم
ام قسيس
الخضر
الخارطة إعداد دائرة شؤون المفاوضات - وحدة دعم المفاوضات

والإقامة. فالمعطيات المتعلقة بجمع الشمل تفيد بأن عدداً إجمالياً من الطلبات، موجودة الآن في وزارة الداخلية، يزيد عن عشرة آلاف طلب تتعلق بمصير أسر بكاملها وليس مجرد أفراد، غالبيتها مجمّدة استناداً إلى قرار حكومي صادر في العام 2002. ويرتبط بهذا حقوق آلاف الأطفال المقدسيين في التسجيل في سجل النفوس بوزارة الداخلية، وعدم تسجيلهم يعني حرمانهم من حقّ العلاج الصحي، ومن مخصصات التأمين الوطني وغيره. كما يعني أيضاً حرمان الأسرة الفلسطينية من جمع شمل أفرادها. ووفقاً لمنشورات وزارة الداخلية الإسرائيلية التي أعلنت عنها فإنها سحبت هويات الإقامة الدائمة من 1,363 فلسطيني مقدسي للعام 2006. ومنذ عام 1967 وحتى نهاية 2006 بلغ مجموع هويات الإقامة المسحوبة 8,269 هوية[48]. وليس هناك أرقام متوفرة حتى الآن، عن عدد هويات الإقامة الدائمة التي سحبت سنة 2007.

وفي القرى التي تقع حول مدينة القدس تنوي السلطات الإسرائيلية ترحيل 22 ألف بدوي من أنحاء الضفة، وتجميعهم في مساحات ضيقة لا تتناسب وطبيعة عملهم ونمط الحياة التي يعيشونها، كما حصل لعائلات عرب الجهالين (60 أسرة) عام 1997؛ حيث تمّ نقلهم بالقوة إلى جنوب أبو ديس بالقرب من مكبّ النفايات، وتمّ وضعهم في بيوت مؤقتة، وفي منطقة القدس وحدها يعيش حوالي 7,500 بدوي من عرب الجهالين، الذين ينتشرون على تلال القدس الشمالية والشرقية والغربية، وتنوي السلطات الإسرائيلية ترحيلهم من المنطقة، ضمن مخططاتها لما يسمى بـ"مشروع القدس الكبرى". ويعيش البدو في الضفة الغربية حالة من التهجير الدائم منذ عام 1948 وحتى الآن، فالسلطات الإسرائيلية تتعقبهم في كل مكان يلجؤون إليه، وتُغلِق المراعي في وجوههم، وتهدم منازلهم، وتُصادر أغنامهم، مما يهدد ثروتهم الحيوانية، ويهدد وجودهم[49].

وتحقيقاً لأهداف سياسية واستيطانية تتمثل في تفريغ الفلسطينيين من مناطق تواجدهم، وتمهيداً لمصادرتها والاستيطان فيها، وصل التمييز العنصري، الذي تمارسه "إسرائيل" بالمدينة حدّاً طال الموتى. فقد أصدر وزير الأمن الداخلي الإسرائيلي آفي (موشيه) ديختر Avraham Dichter (Moshe) أمراً بمنع دفن الموتى الفلسطينيين في مقبرة الرحمة، الواقعة خارج أسوار البلدة القديمة. وجاء هذا القرار بالمنع ضمن سياسة الضمّ والتهويد والترحيل، خارقاً كل الأعراف والمواثيق الدولية. فبعد سياسة ملاحقة الأحياء وطردهم عن طريق هدم المنازل ومصادرة الأراضي، تتمّ اليوم سياسة ملاحقة الموتى في قبورهم[50]. وجاء هذا القرار رضوخاً لمطالب "لجنة منع هدم الآثار في جبل الهيكل"، وهي لجنة لتهويد المعالم العربية الإسلامية في القدس، وتدعّي أن الفلسطينيين "وسعوا المقبرة على حساب منطقة أثرية". ووصل الفصل العنصري حول مدينة القدس إلى قيام السلطات الإسرائيلية بإقامة طرق بمسارين يفصلهما حاجزٌ إسمنتيٌّ بارتفاع خمسة أمتار، أحدهما للإسرائيليين والآخر للفلسطينيين[51].

6. جدار الفصل العنصري في القدس:

على الرغم من القرارات الدولية، وخاصة قرار محكمة العدل الدولية باعتبار أن الجدار غير قانوني، إلا أن السلطات الإسرائيلية أمعنت في تجاهلها للقوانين والأعراف الدولية، واستمرت في تشييد الجدار والنظام الملحق به. وباستثناء مقطع يصل ما بين ضاحية البريد وبيت حنينا، فإن الجدار يكون قد اكتمل حول القدس. ويقوم جيش الاحتلال بتجهيز حاجز عسكري ليكون معبراً رسمياً "بوابة" في جدار العزل، كما يقوم بالتوسع عند المدخل الغربي الشمالي لمخيم شعفاط. وكان الجدار قد اكتمل في هذه المنطقة عازلاً 45 ألف مواطن، في مخيم شعفاط وضاحية السلام وعناتا، عن القدس مدينتهم ومركز حياتهم.

كما يعاني أطفال منطقة بيت حنينا (تل عداس) معاناة شديدة من هذا الجدار؛ فقد "حرموا من الالتحاق بالمدارس في القدس عقاباً لهم، لأن الجدار عزل بيوتهم عن مدارسهم، مما أفقدهم فرصتهم في التعليم الذي هو حق مجاني وإلزامي على المجتمع والسلطة، ويجب أن يكون متاحاً لكل طفل في سن التعليم. وهذا ما نصت عليه اتفاقية حقوق الطفل في المادة 20، وفي الشرعية الدولية لحقوق الإنسان"[52].

وتحولت قرى شمال غربي القدس إلى منطقة جافة، بعد أن عزلها جدار الفصل عن مدينتي القدس ورام الله، وبعد إحكام شركة ميكروت الإسرائيلية Israel National Water Company Mekorot سيطرتها على مصادر المياه، وتزويد القرى فقط بما نسبته 25% من احتياجاتها اليومية، الأمر الذي ألحق دماراً كبيراً في المزروعات من جهة، ودفع المزارعين إلى العزوف عن تربية الأغنام والدواجن من جهة أخرى. ويشعر أهالي قرى شمال غربي القدس بالضيق الشديد إثر إحكام الخناق عليهم بعد اكتمال بناء الجدار، حيث لم يعد لهم طريق سوى النفق، الذي سيفتح لربط هذه القرى المعزولة مع منطقة رام الله. يضاف إلى ذلك النفايات التي يلقيها المستوطنون فيها، وتحويل المنطقة إلى مكب لنفايات المستوطنات، وتحويل مجاري المياه العادمة إلى أودية المنطقة؛ مما أدى إلى تلوث مياه الينابيع والمياه الجوفية وتدمير الزراعة.

كما تعدّ قرى جنوب شرقي القدس نموذجاً آخر للعزل الذي يفرضه جدار الفصل، حيث أصبحت قريتا الشيخ سعد وجبل المكبر، أشبه بجزيرة معزولة، ويبلغ عدد سكانهما قرابة 15 ألفاً، وتعدّ هذه القرى البوابة الشرقية للمدينة، إذ لا يمكن أن تنفصل عنها، وذلك لافتقارها إلى الخدمات الكافية، وتحديداً المراكز الصحية. كما تمّ عزل أهالي القرى عن مقبرتهم الوحيدة، وعن مدارس أطفالهم، وعن أماكن عملهم وعائلاتهم، مما دفع بأكثر من 25% من السكان إلى مغادرة قراهم[53].

7. جوانب من معاناة سكان مدينة القدس:

أ. اقتصادياً:

بدأ الخنق الاقتصادي لمدينة القدس بعد الاحتلال مباشرة، حيث تعمّدت السلطات الإسرائيلية الضغط على المقدسيين لنقل الثقل الاقتصادي إلى القدس الغربية أو خارج حدود البلدية، وذلك عن طريق فرض الضرائب الباهظة على أصحاب المتاجر أو المؤسسات الصناعية في شرق القدس، فضلاً عن التقتير في إصدار الرخص للمنشآت الجديدة، وعدم وجود مناطق صناعية خاصة لهذه المنشآت. أدت هذه السياسة إلى هجرة اقتصادية كبيرة باتجاه المناطق المحيطة بالقدس، التي تتوفر فيها شروط مريحة للاستثمار الاقتصادي.

وهكذا أخذ الثقل الاقتصادي ينتقل باتجاه الشمال "الرام" أو الشرق "العيزرية وأبو ديس"؛ حيث عمدت السلطات العسكرية الإسرائيلية آنذاك إلى التساهل في منح الرخص وتخفيف الضرائب، مقارنة بالضرائب الباهظة المفروضة في شرقي القدس، فضلاً عن وجود مساحات واسعة من الأراضي والمخططات الهيكلية المصادق عليها، في الوقت الذي كانت تعاني فيه المدينة من مصادرة الأراضي، ومن تجميد المخططات الهيكلية وتقييد البناء. كل هذه العوامل مجتمعة أدت إلى هجرة رؤوس الأموال إلى المناطق المحيطة بالقدس. وبشكل متوازٍ أدى وجود المنشآت الصناعية إلى حركة عمرانية كبيرة، حيث شجعت البلدية إقامة المشاريع العمرانية "مشروع العيزرية"؛ مما أدى إلى هجرة سكانية كبيرة باتجاه الضواحي، وتفريغ جزء كبير من البلدة القديمة وما حولها. غير أنه مع اندلاع انتفاضة الأقصى، ونتيجة للإغلاقات وإقامة الحواجز، والسياسة الإسرائيلية في سحب الهويات، بذريعة أن مكان الإقامة هو خارج حدود البلدية، وإقامة جدار الفصل؛ فقد عاد المقدسيون، للانتقال من أماكن سكناهم خارج حدود البلدية إلى داخل حدودها. حيث بلغ مجموع المنتقلين حتى بداية سنة 2007 حوالي 40 ألف فلسطيني؛ مما أحدث اكتظاظاً سكانياً وتعليمياً في الوحدات السكنية والصفوف التعليمية[54].

ب. اجتماعياً ونفسياً:

تواجه مدينة القدس حملة منهجية تنفذها سلطات الاحتلال، هدفها بالدرجة الأولى السكان العرب، وتتمثل في إهمال البنية التحتية، وهدم البيوت، وإغلاق المؤسسات وترويج المخدرات في صفوف الشبان، وتقييد البناء، الأمر الذي زاد من حدة الفقر وتأثيره على السكان. كما ارتفعت البطالة وخاصة بين الشباب غير المؤهل مهنياً؛ فوصلت نسبة البطالة إلى 20% خلال سنة 2005[55]، وهو المعدل نفسه تقريباً سنة 2006؛ مما زاد المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تجلت في آفة الإدمان على المخدرات والمشاكل الأسرية. ويُوجد انتشار المخدرات واقعاً مؤلماً بين فئات الشباب في المجتمع المقدسي، لارتباطه المباشر بالمجتمع الإسرائيلي. وينعكس هذا الوضع على ارتفاع نسبة

التسرب من المدارس، وبالتالي ارتفاع نسبة الأمية ونسبة الجريمة والانحرافات الأخلاقية. وقد تأزم الوضع بعد إقامة الجدار، حيث أدى إلى هجرة السكان من أماكن السكن خارج الجدار إلى داخله؛ فأحدث ضغطاً على الوحدات السكنية، التي كانت تعاني أصلاً من ارتفاع الكثافة السكانية بنسبة 2.2 فرداً للغرفة الواحدة قد ارتفعت إلى خمسة أفراد للغرفة الواحدة؛ وهو ما انعكس سلباً على الأوضاع الاجتماعية والأخلاقية داخل الأسرة.

كان لإشغال الوحدة السكنية الواحدة بأكثر من أسرة أثر كبير على استقرار الأسرة المقدسية؛ من حيث مشاكل الزواج والطلاق. كما أن ارتفاع أجرة السكن لذوي الدخل المحدود ترك أثره على الوضع العائلي، فهذا الارتفاع وما يرافقه من متطلبات معيشية مع ثبات قيمة الدخل، أدى إلى حدوث مشاكل ذات انعكاسات اجتماعية وصحية على الأسرة.

وقد أدى بناء الجدار حول مدينة القدس إلى إثقال كاهل المقدسيين بالإجراءات الإسرائيلية المختلفة، وأدت إقامة الجدار إلى اضطرار عدد كبير من الفلسطينيين للانتقال وتغيير مكان سكنهم؛ إما للوصول إلى مواقع عملهم أو بسبب مدارس أبنائهم، أو للمحافظة على امتيازاتهم المتعلقة بهوية القدس. ونحن نشهد نوعين من الهجرة العكسية؛ الأول للخارج والثاني للداخل. وتأخذ هذه الهجرة شكلاً طبيعياً لمن ينظر إليها بشكل سطحي، إلا أنها تعدّ هجرة موجّهة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية، التي تهدف إلى تفريغ مدينة القدس من أهلها. وحسب الإحصاءات الرسمية فإن عدد الأسر التي تمّ تهجيرها من محافظة القدس بلغ 1,635 أسرة بسبب بناء الجدار، وبلغ عدد الأفراد المهجرين في المحافظة 9,609 أفراد. وسيعيش ربع مليون فلسطيني في عزلة تامة، بعد الانتهاء من بناء جميع مقاطع الجدار، يضاف إليها العزلة المفروضة عليهم قبل ذلك، بسبب الإجراءات الخاصة بدخول مدينة القدس، والتي فرضتها السلطات الإسرائيلية منذ سنة 1993.

وعلى المستوى المجتمعي نلاحظ تراجعاً، من الناحية العملية، في مركزية مدينة القدس بالنسبة للفلسطينيين؛ حيث أصبح من الصعب الوصول إليها من جانب حملة هويات الضفة الغربية. وبالرغم من كونها مركزاً روحياً، إلا إن عدم القدرة على الوصول إليها أفقدها رونقها ومركزيتها الفعلية، فأصبحت أسواقها تعجّ بالسُّياح (من أجانب وإسرائيليين) وتفتقد لأهلها الأصليين. واختفت النشاطات الثقافية بعد انسحاب الكثير من المؤسسات الوطنية منها، وأصبحت القدس قرية كبيرة.

وقد أثّر الحصار الثقافي والاجتماعي على المجتمع والعائلة المقدسية في بنيتها الثقافية والاجتماعية. وأصبح الابتعاد عن العائلة الممتدة يضع بعض الأسر في وضع محزن؛ حيث لا تجد من يدعمها وقت الضيق، أو من يشاركها أفراحها، حيث لا يستطيع باقي الأقارب الدخول إلى القدس. أما بالنسبة للأسرة النووية، فإن الجدار وضع كثيراً من الأسر في معضلة حقيقية فيما

خريطة القدس وجدار الفصل العنصري

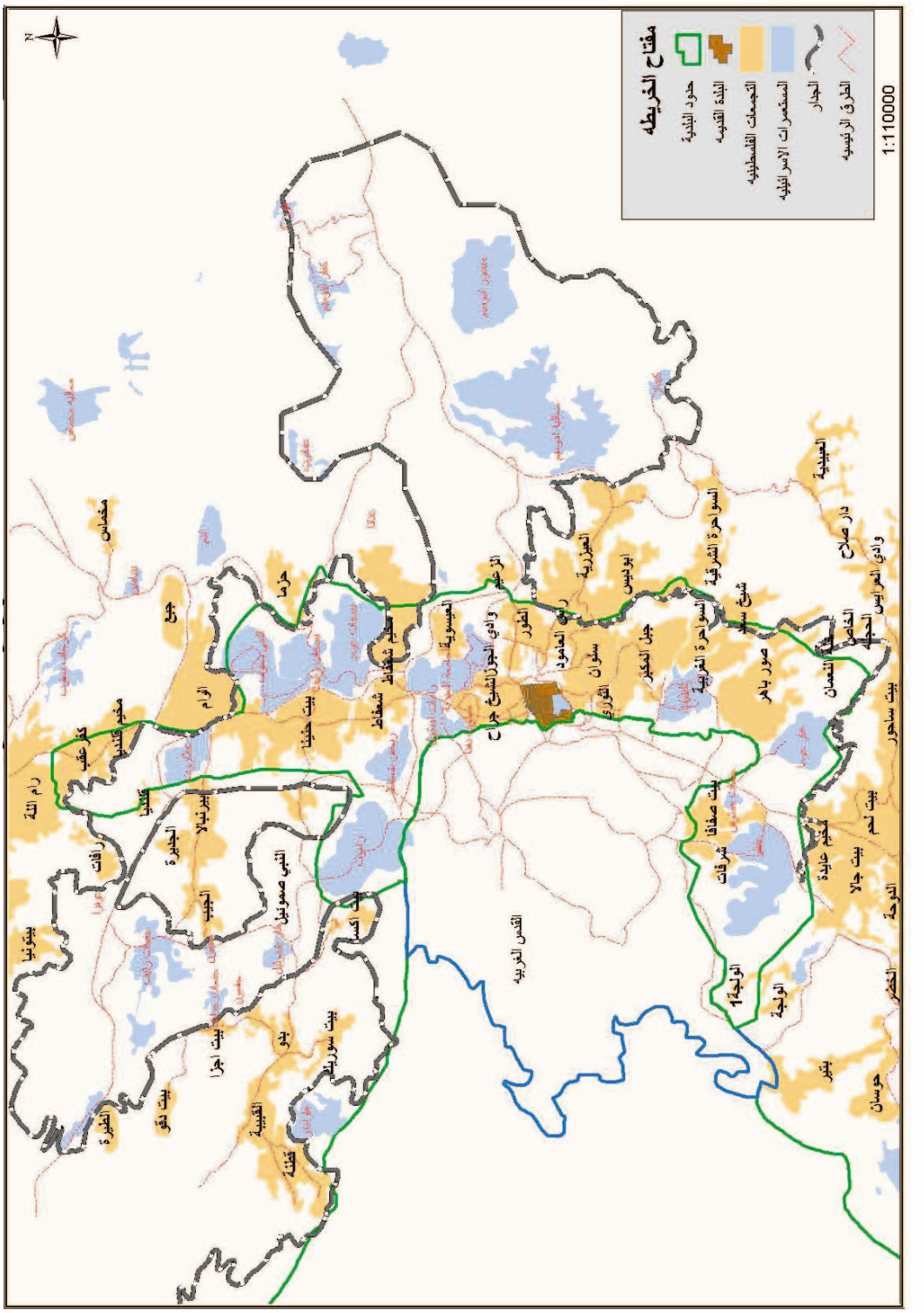

يختص بالسكن، وهذه المشكلة لا حلّ لها في وضع العائلات المختلطة (أحد الزوجين يحمل هوية زرقاء والآخر خضراء). وبالتالي يقع عليها خيار مستحيل؛ إما البقاء سوياً والعيش في ظلّ تهديد سحب هوية القدس من حاملها، إذا سكن خارج حدود بلدية القدس، أو خطر الاعتقال لحامل هوية الضفة، وإما العيش منفصلين.

وأدى الانتقال من محيط القدس إلى داخلها إلى تنازلات اجتماعية واقتصادية صعبة؛ فالتكاليف الباهظة التي يدفعها المواطن المقدسي، من ضرائب المسقفات وضرائب أخرى، كفيلة بوضع الأسر تحت ضغط مادي جسيم، مما يجعل أفرادها يعيشون يومهم دون تخطيط للمستقبل. وتتأثر الصحة النفسية للأفراد بسبب المساكن المشتركة والمساكن غير الصحية؛ حيث يفقد الإنسان فرديته وخصوصيته. فالحياة في بيئة مكتظة تزيد من معاناة الأطفال وأفراد الأسر، وهذه تؤدي في كثير من الأحيان إلى زيادة نسبة الطلاق، والانحراف، وظهور ظواهر اجتماعية فتاكة، مثل آفة المخدرات.

ج. تعليمياً:

إن الاستثمار الكبير في إقامة المؤسسات التعليمية في شمال وشرق القدس، ولا سيما المؤسسات الخاصة، أدى إلى رفع الضغط عن المدارس البلدية، كما أن ظاهرة الاكتظاظ في الصفوف الدراسية لم تكن ظاهرة ملموسة بشكل كبير، وأصبحت هذه المدارس تستوعب آلاف الطلبة (مدارس الأوقاف، المدارس المسيحية). وكان لإقامة الجدار أثر كبير في توجه الطلبة إلى المدارس في شرق القدس؛ مما أدى إلى اكتظاظها سواء أكانت حكومية تابعة للبلدية، أم المدارس التابعة للأوقاف، أم المدارس الخاصة. ونظراً لقلة الاهتمام الذي توليه بلدية القدس لقطاع التعليم وتطوير بنيته التحتية منذ الاحتلال وحتى اليوم، وأسلوبها في استخدام البيوت السكنية المستأجرة، كغرف صفية؛ فإن عدد المدارس ما يزال عاجزاً عن استيعاب جميع الطلاب، مما أدى إلى تسرب آلاف الطلبة وحرمانهم من التعليم. كما أن ارتفاع أعداد الطلبة واكتظاظ الغرف الصفية، التي هي أصلاً ليست مدارس، بل أبنية مستأجرة، ينعكس بشكل مباشر على التحصيل الدراسي، ويجبر أولياء الأمور على نقل أبنائهم إلى المدارس الخاصة ذات الأقساط المدرسية العالية، والمقتصرة فقط على الطبقة ذات الدخل المرتفع. كما أن المدارس التابعة للبلدية تنتهج سياسة مرسومة، هي تجهيل الطلبة وسلخهم عن هويتهم القومية والثقافية، بسبب غياب الإشراف التربوي الحقيقي على المدارس العربية. وهو ما قاومه المقدسيون منذ الاحتلال وحتى سنة 2004، عندما بدأ الميزان يميل لصالح هذه المدارس. ومع ظهور مدارس المقاولات التابعة للبلدية، والتي هدفت إلى فرض المناهج الإسرائيلية، أصبحت هذه المدارس تستوعب 56% من الطلبة، وما تزال أعدادهم في ازدياد مستمر، الأمر الذي يشكل تهديداً خطيراً على الأجيال القادمة. وقد أعلن رئيس لجنة أولياء الأمور، في تصريح صحفي،

بأن أوضاع التعليم في المدارس الحكومية في القدس الشرقية سيئة جداً، وأن هناك نقصاً حاداً في الغرف الدراسية، يزيد عن 1,500 غرفة، وأن تسرب الطلبة الثانويين يزداد نتيجة خصخصة التعليم الحكومي في المرحلة الثانوية، لتصل النسبة إلى طالب من بين كل طالبين بنسبة 50%، وذلك بناء على اعتراف المصادر الحكومية الإسرائيلية. فمدرسة الرشيدية الثانوية الحكومية في القدس الشرقية، كانت تعاني من عجز عن إيجاد مقاعد لأكثر من 150 طالباً سنة 2007. وهذا ينطبق على باقي المدارس الحكومية الأخرى، والوضع أكثر سوءاً في المراحل الابتدائية والإعدادية، ناهيك عن أن عدم وجود غرف دراسية كافية للطلبة، دفع البلدية إلى حشرهم في غرف الملاجئ، واستخدامها كغرف للتدريس كما هو الحال في جبل المكبر. وهناك عاملان أثّرا على العملية التربوية:

الأول: هو ازدياد الاكتظاظ في الغرف الدراسية، والذي يصل إلى 40 طالباً في الصف الواحد. والثاني: هو غياب البنية التحتية لهذه المدارس مثل الملاعب والمختبرات... والنقص الشديد في الطواقم الإدارية والتعليمية والمكتبات، بل إن أغلب المدارس لا يوجد فيها ملاعب ولا قاعات ولا حتى ساحات ولا غرف خاصة بالمدرسين[56]. ويتضح حجم المأساة عندما نلاحظ أن هناك أكثر من 15 ألف طفل تتراوح أعمارهم بين سنّ الثالثة والرابعة من أبناء القدس، وأن نحو87% منهم دون أطر تعليمية، وأن 55 طفلاً فقط مسجلون في الحضانات الرسمية، بينما هنالك 1,900 طفل مسجلون في حضانات خصوصية؛ في حين أن 64% من أهالي القدس المحتلة يعيشون تحت خطّ الفقر، مما يُصعِّب إدخال الأطفال في أطر تربوية خصوصية. كما أن نسبة التسرب من المدارس الحكومية تصل إلى 45%، وهذا بحدّ ذاته مؤشر على سياسة ممنهجة ومنظمة من أجل تجهيل طلبة القدس[57].

8. فعاليات تضامنية مع القدس:

نظراً لمكانة القدس في قلوب العرب والمسلمين، وعلى ضوء ما تتعرض له من تهديدات ومخاطر، فإن سنة 2007 قد شهدت في الخارج العديد من الفعاليات والتحركات التضامنية. فخلال سنة 2007 سُطّرت العديد من بيانات الإدانة والتحذير والمناشدة والتنبيه من خطورة مخططات العدو وتهديداته للقدس، وقد قامت بعض المؤسسات بالاجتماع مع شخصيات عالمية مؤثرة لإطلاعها على خطورة ما يجري في القدس، بينما فضّل البعض الآخر تنظيم تحركات ومعارض ثقافية، في حين تحركت الجماهير العربية والإسلامية بشكل عفوي أو بناءً على دعوات من جمعيات أهلية في أكثر من محطة ومناسبة؛ للدفاع عن الأقصى الذي يشكل عنصراً حساساً في تحريك مشاعر الشعوب، ولا سيما في شهر شباط / فبراير، على خلفية الحفريات الخطيرة عند باب المغاربة.

وشهدت سنة 2007 إطلاق مشروع إعادة إعمار البلدة القديمة في القدس – المرحلة الثانية –

بمبلغ أربعة ملايين دولار، تقدمة من صندوقي الأقصى والقدس، بعد اجتماع لاعتماد المشروع بمقر البنك الإسلامي للتنمية في جدة بالمملكة العربية السعودية، في كانون الثاني/ يناير.

كما شهدت سنة 2007 عدداً من التحركات والفعاليات التضامنية الكبرى، لا سيما في شهر آذار/ مارس؛ حيث عقدت مؤسسة القدس الدولية مؤتمرها السنوي في العاصمة الجزائرية، وقد تمكنت خلال المؤتمر وبالتعاون مع شبكة المؤسسات العاملة للقدس من الحصول على تمويل لنحو 55 مشروعاً في مجالات التنمية الاجتماعية، والتنمية الاقتصادية، ورعاية البيئة والموارد الطبيعية، فاقت كلفتها عشرة ملايين دولار، وفق ما أعلن الأمين العام لمؤسسة القدس الدكتور محمد أكرم العدلوني. وخلال المؤتمر نفسه، أعلن الدكتور بوعبد الله غلام الله، وزير الشؤون الدينية والأوقاف الجزائري، عن الشروع في إنجاز مشروع وقفي بقيمة ستة ملايين دولار يتكون من 74 منزلاً راقياً و28 محلاً تجارياً تقام في العاصمة الجزائرية على مساحة 1,800 م^2، ويعود ريعها لمصلحة مشاريع لدعم صمود الشعب الفلسطيني في القدس والأراضي الفلسطينية.

وفي نيسان/ أبريل أعلنت اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم "الإسيسكو" عن دعم مشاريع تربوية في القدس. وشهد شهر أيار/ مايو إطلاق نقابة أطباء مصر لـ"حملة المليون توقيع من أجل الأقصى" تحت رعاية الأمين العام للجامعة العربية عمرو موسى بالتعاون مع مؤسسة الشيخ عيد القطرية، التي أطلقت الحملة في عدد من الدول العربية.

كما عقد في حزيران/ يونيو مركز قدس نت للدراسات والإعلام والنشر الإلكتروني مؤتمراً بعنوان "معاً من أجل القدس" في كل من القدس وغزة وبيروت، عبر الأقمار الصناعية، وبحضور عدد من السفراء لدى السلطة الوطنية الفلسطينية، ورجال الدين، والكتاب، والباحثين، والشخصيات السياسية والمدنية. وفي نشاط مشابه، انعقد يوم القدس العالمي الخامس على الانترنت، برعاية العلامة الشيخ يوسف القرضاوي، وبحضور العديد من الشخصيات البارزة، في شهر أيلول/ سبتمبر.

وبمناسبة مرور 40 عاماً على احتلال كامل القدس، أطلقت مؤسسة القدس في حزيران/ يونيو حملة دولية واسعة تحت شعار "القدس 40 عاماً في الأسر... فلنشعل قناديل صمودها"، تضمنت عدّة محاور للتوعية بواقع القدس والأقصى، ولتعزيز التحركات الشعبية لنصرة القدس والأقصى، ولتأمين الدعم المادي لتثبيت صمود أهل القدس، ولِحثّ الحكومات والمؤسسات المؤثرة والأفراد على التحرك لنصرة القدس. ونُفِّذت الحملة عبر الفضائيات والانترنت والملصقات وإعلانات الصحف ورسائل الهاتف المحمول القصيرة.

وكان من أبرز التحركات من أجل القدس "ملتقى القدس الدولي"، الذي نظمته مؤسسة القدس الدولية والشبكة العالمية للمؤسسات العاملة للقدس في 2007/11/15، الذي انعقد في مدينة إسطنبول بحضور أكثر من خمسة آلاف شخصية من 65 دولة عربية وإسلامية وأجنبية، فضلاً عن شخصيات عربية وإسلامية وعالمية هامة، وقد تمخّض عنه ما عرف باسم إعلان إسطنبول.

وقد نُظّمت حملات تبرعات شعبية عديدة من أجل القدس في أكثر من عاصمة عربية، لا سيما في بيروت، ودمشق، وعمّان، وصنعاء وغيرها، وفي عدد من العواصم الخليجية والأوروبية، وذلك بدعوة من عدة جمعيات، برز منها اتحاد أطباء العرب، والجمعيات الخيرية في أوروبا. كما نُظّمت حملات لفكّ الحصار عن الشعب الفلسطيني في معظم العواصم العربية.

كما شهدت سنة 2007 تفعيلاً لعدد من المنظمات الشبابية من أجل القدس، كرابطة "شباب لأجل القدس" وغيرها، كما أطلقت مؤسسة القدس الدولية موقعاً خاصاً بمدينة القدس.

وتجدر الإشارة إلى الدور الباهت للمؤسسات الرسمية العربية والإسلامية في دعم القدس؛ ومن أبرز النماذج "لجنة القدس" التي تتبع منظمة المؤتمر الإسلامي، حيث كان من المأمول من هذه الجهة وغيرها ألا نكتفي بالبيانات والمواقف والدعم الخجول، الذي لا يتناسب مع تمثيلها لنحو 56 دولة. ومن المعروف أن حريق الأقصى سنة 1969 كان هو السبب المباشر لإنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي.

ثانياً: الجدار العنصري العازل

واصلت سلطات الاحتلال الإسرائيلي بناء جدار الفصل العنصري العازل في الضفة الغربية خلال سنة 2007. ونحيل القارئ الكريم إلى العديد من الخلفيات والتفصيلات المتعلقة بالجدار، التي وردت في التقرير الاستراتيجي السابق. أما أبرز التطورات المتعلقة بالجدار، فقد تمّ اعتمادها في نيسان/ أبريل 2007، ونشرتها وزارة الدفاع الإسرائيلية في أيلول/ سبتمبر 2007. وقد أظهرت الخريطة الجديدة زيادة في المناطق المنوي عزلها خلف الجدار بنسبة 28.5% (أي 157,920 دونماً أو 157.92 كم^2). وبعبارة أخرى، فإن مساحة المنطقة المعزولة خلف الجدار قد زادت من 555 كم^2 على 713 كم^2؛ كما زاد طول الجدار من 703 كم إلى 770 كم[58].

وقد تركزت الزيادة في منطقتين، الأولى: جنوب شرق الضفة، إلى الشرق من محافظتي الخليل وبيت لحم، في المنطقة المحاذية لجنوب غربي البحر الميت؛ حيث زاد طول الجدار هناك 53.5 كم، مما تسبَّب في عزل 153,780 دونماً. أما المنطقة الثانية فكانت شمال غربي رام الله، منطقة اللطرون

(موديعين)، حيث شهدت زيادة في طول الجدار بلغت 13.5 كم، وعزلت بالتالي منطقة مساحتها 4,140 دونماً خلف الجدار. وقد هدفت من ذلك على إدخال مستوطنتي نيلي Nili ونعالي Na'ale ضمن الجدار، وهو ما سيؤدي بالتالي إلى إيجاد جيبين فلسطينيين آخرَيْن، يعيش فيهما حوالي 20 ألف فلسطيني، سيعزلون عن باقي الضفة الغربية [59]. (انظر الخريطة)

وهذه هي المرة الرابعة التي يتمّ فيها تغيير مسار الجدار وطوله، ومساحة الأرض التي يعزلها؛ انظر جدول 6/2[60]:

جدول 6/2: تطور مسار جدار العزل العنصري في الضفة الغربية 2002-2007

التاريخ	المساحة المقتطعة لصالح الجدار (كم^2)	النسبة من مساحة الضفة الغربية (%)	طول الجدار (كم)	طول الجدار على الخط الأخضر (كم)
حزيران / يونيو 2002	1,024	18	734	–
حزيران / يونيو 2004	633	11.7	645 مع بعض الاستثناءات	83
شباط / فبراير 2005	565	10	683	138
نيسان / أبريل 2006	555	9.8	703	128
نيسان / أبريل 2007	713	12.6	770	80

تطور المساحة المقتطعة لصالح الجدار في الضفة الغربية 2002-2007

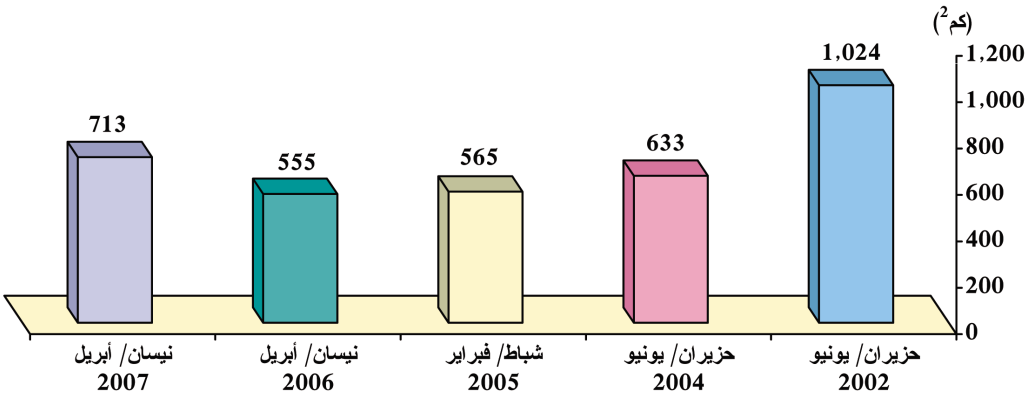

تطور طول الجدار في الضفة الغربية 2002-2007

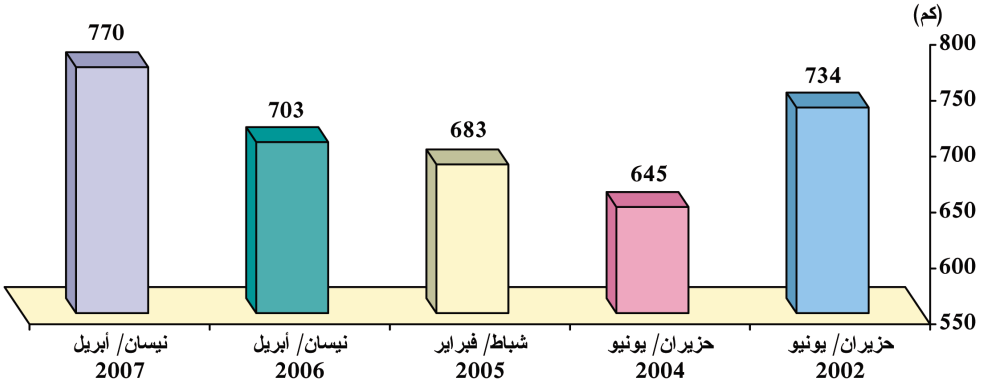

ويشير تقرير لمعهد الأبحاث التطبيقية بالقدس (أريج) Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ) إلى أن هناك 29 قرية فلسطينية ستجد نفسها في مناطق مغلقة على شكل جيوب يحيطها الجدار، ومجموع مساحتها 216.7 كم^2؛ كما أن هناك 138 قرية أخرى تضررت بشكل كبير بسبب الجدار، حيث يعزل الجدار خلفه 554.4 كم^2 من أراضيها. بالإضافة إلى ذلك، فإن 40 تجمعاً فلسطينياً آخر يقيم فيه أكثر من 37 ألفاً، ستجد نفسها معزولة ولكن شرقي الجدار. وسيضمّ الجدار خلفه 107 مستوطنات إسرائيلية يسكنها نحو 425 ألف مستوطن. وتغطي هذه المستوطنات 106.7 كم^2، أما باقي المستوطنات شرقي الجدار فتغطي مساحتها 37.8 كم^2 [61].

وتجدر الإشارة إلى أنه بالإضافة إلى جدار العزل العنصري، فإن "إسرائيل" قد أعلنت 925 كم^2 من الضفة الغربية "مناطق عسكرية مغلقة"، كما أعلنت 630 كم^2 "أراضي دولة"، وهي تتضمن أراضي المستوطنات والقواعد العسكرية. أي أن مجموع الأراضي المصادرة يصل إلى 40.1% من مساحة الضفة الغربية[62].

وتشير أرقام "الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري" أن قوات الاحتلال أتمت بناء 48 كم من الجدار خلال سنة 2007، وهو ما يعني أن نحو 450 كم قد تمّ بناؤها من الجدار. كما تشير تقديرات الحملة الشعبية إلى أن نحو 80 كم أخرى لا تزال قيد الإنشاء[63].

ويجب التنبه إلى بعض التضارب في الإحصائيات المتعلقة بالجدار بين تلك التي تنشرها مؤسسات الدراسات الفلسطينية مثل أريج و الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري، وبين الأرقام التي ينشرها مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B'tselem)[64]، أو تلك الأرقام التي تنشرها مؤسسات الأمم المتحدة. غير أننا لا نود إرباك القارئ بأرقام متعارضة، خصوصاً وأن الفروقات ليست كبيرة.

ولا بدّ من الوقوف بإجلال وإكبار أمام إصرار الفلسطينيين على مقاومة جدار الفصل العنصري، وصمودهم في أرضهم، على الرغم من شدة معاناتهم. وقد ضربت قرية بلعين نموذجاً رائعاً للإصرار والصمود وابتداع الوسائل المختلفة للمطالبة بحقوق أبنائها؛ هذا فضلاً عن الجهود المتميزة التي تبذلها مختلف المؤسسات والجمعيات والأحزاب الفلسطينية.

وأُعلن في سنة 2007، إجراء بعض التعديلات في مسار الجدار في محافظة جنين (زبوبا، وفقوعه، وجلبون)، وفي محافظة قلقيلية مقطع (جيوس، وفلامه، وعزون العتمة)، وفي محافظة رام الله (بلعين، وبدرس، ودير قديس). كما مددت قوات الاحتلال المدة الزمنية لإكمال بناء الجدار لسنتين جديدتين؛ حيث كان من المفترض إنهاء الجدار بنهاية العام 2008، إلا أنه جرى تمديد العمل به حتى نهاية 2010، ويعني ذلك أن سلطات الاحتلال تحتاج ثماني سنوات لبناء جدار الفصل العنصري، الذي تمّت المصادقة عليه سنة 2002[65].

وحسب تقارير الأمم المتحدة 8.6% فإن هنالك 19 بوابة للجدار تفتح يومياً لحملة التصاريح، ولكنها تغلق ليلاً، وهنالك 19 بوابة أخرى تفتح خلال مواسم الحصاد خاصة أو أسبوعياً[66].

وقد قدر مركز بمكوم الإسرائيلي Bimkom عدد سكان الجيوب التي يخنقها الجدار بـ 248 ألف فلسطيني في الضفة الغربية، ومثلهم تقريباً (250 ألفاً) يعيشون في القدس الشرقية. وقد تلقى سكان هذه الجيوب ضربة قوية وخسائر اقتصادية واجتماعية وصحية كبيرة[67].

وتتعرض منطقة بيت لحم إلى كارثة حقيقية جراء الجدار، الذي بدأ بفصلها عن القدس وعن القرى المحيطة بالمدينة[68]. كما أكدت وزارة السياحة والآثار أن جدار الفصل هو من أهم المعوقات التي عملت على ضرب قطاع السياحة في بيت لحم[69]. وجدار الضمّ ماضٍ بلا هوادة في تعذيب الفلسطينيين وسلبهم كافة حقوقهم الإنسانية المشروعة، حيث تقوم الحكومة الإسرائيلية برسم حدودها لـ"إسرائيل" من جانب واحد من خلال بنائه، وبالتالي فإن هدفه الجوهري ليس أمنياً كما تدّعي.

ثالثاً: الاستيطان والتوسع الاستيطاني

استمرت سياسة التوسع الاستيطاني والبناء في الكتل الاستيطانية الكبرى، بالإضافة إلى التوسع الاستيطاني في مناطق الأغوار، التي تمّ استثناؤها في فترات سابقة. وبالرغم من أن عملية السلام والتفاوض بين الطرفين مستمرة، لكن الجانب الإسرائيلي اتخذ ورقة التعهدات، التي قدمها رئيس الولايات المتحدة بوش بتاريخ 2004/4/14،

والتي جاء فيها أن الحقائق على الأرض ستؤخذ بعين الاعتبار في المرحلة النهائية من التسوية، ذريعة لاستمرار توسعه الاستيطاني. والجدول التالي يبين الارتفاع في وتيرة الاستيطان وأعداد المستوطنين[70]:

جدول 6/3: أعداد المستوطنين والوحدات السكنية 2005-2007

السنة	عدد الوحدات السكنية الجديدة في المستوطنات	عدد المستوطنين بالآلاف في الضفة الغربية بما في ذلك القدس الشرقية*
2005	1,727	452
2006	1,700	468
2007	3,614	482

* أعداد تقريبية.

وتجدر الإشارة إلى وجود اختلاف في المصادر في تحديد أعداد الوحدات السكنية. وربما يعود ذلك إلى عدم التفريق بين ما تم اعتماد بنائه أو نزلت مناقصات بشأنه في سنة معينة، وبين ماتم إنجاز بنائه في السنة نفسها، ولكن قد يكون قد تم اعتماده أو بدأ العمل به في سنة سابقة. كما قد يعود السبب إلى عدم الدقة في تحديد طبيعة الوحدة السكنية، إذ قد يعتمد البعض اعتبار بناية من مجموعة من الشقق وحدة سكنية واحدة، بينما يتعامل آخرون مع البناية باعتبارها عدداً من الوحدات السكنية بحسب عدد شققها. ولعلنا نفهم في ضوء ذلك الفرق الكبير في تقديرات معهد أريج عن غيرها، عندما ذكرت أن "إسرائيل" قامت ببناء 122,677 وحدة سكنية جديدة في المستوطنات الإسرائيلية في الفترة 2001-2007. كما ذكرت أنه كان في سنة 2007 على وجه التحديد حركة استيطانية توسعية مكثفة، تميزت بتركيزها على زيادة في عدد بناء الوحدات السكنية، والتي بلغت 32,064 وحدة سكنية حتى شهر أيلول/ سبتمبر من سنة 2007[71].

وإذا نظرنا إلى مشروع قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية وخطته التي تقضي بتقسيم الضفة الغربية إلى أربعة أجزاء هي: القدس، وغرب الضفة، وغور الأردن، وجنوب الخليل. بالإضافة إلى وجود مناطق عازلة وممرات استراتيجية (شوارع) في عرض الضفة الغربية، ومحوري طرق استراتيجيين على طول الضفة الغربية[72]؛ فإن مشروع المستوطنين والمشروع الحكومي، ينطبق بشكل كبير على ما جرى تطبيقه على أرض الواقع في الضفة الغربية اليوم. كما أن خطة العزل التي بدأ تنفيذها سنة 2004، والقاضية بعزل الغور، تسير بوتيرة متسارعة، فمنذ سنة 2004 وحتى نهاية 2007 يُمنع وجود أشخاص ليس لديهم تصاريح إقامة من المكوث في الغور عدا ساكنيه، كما يجري ترحيل السكان العرب من المنطقة وهدم مساكنهم. كما أن عزل مدينة القدس قد تمّ، وهو في مرحلة متقدمة لفصل المدينة عن الضفة الغربية؛ لتبدأ فيها مرحلة جديدة من التهويد وبشكل متسارع.

ومنذ اندلاع الانتفاضة الثانية سنة 2000 وحتى نهاية سنة 2007، بدأت ملامح المشروع الإسرائيلي بالوضوح "التوسع الاستيطاني" وإقامة جدار الفصل العنصري، والشوارع البديلة، وتحويل الدولة الفلسطينية المحتملة إلى كانتونات. وهذا المشروع يعود "الفضل" فيه إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شارون. لدرجة يمكن معها تسمية الفترة ما بين 2001-2005 "عصر شارون". فحرب المستوطنات، واحتلال التلال والشوارع الالتفافية ومشروع النجوم الاستيطانية، كلها تحمل بصمة رجل واحد، قاد الدولة ضمن وجهة نظر متشائمة وقاتمة ومظلمة وعنيفة. وهذا الرجل هو الذي زرع عشرات المستوطنات وعشرات البؤر الاستيطانية، ونفذ مشروعه بالكامل بتهويد مدينة القدس، وشّق مئات الشوارع البديلة الخاصة بالمستوطنات، وبنى عشرات آلاف من الوحدات السكنية، وأوجد الأمر الواقع الذي يكاد يستحيل تغييره. واستمر في هذه السياسة تلميذه أولمرت، الذي بدأ بالتسريع في بناء وحدات استيطانية جديدة؛ ففي سنة 2007 تمّ الانتهاء من بناء 3,614 وحدة سكنية جديدة بالضفة الغربية، ضمن رؤية "إسرائيل" لطبيعة السلام الذي تريده. وقد استقبل المستوطنون حلول الأعياد اليهودية للبدء بحملة استيطانية، دون معارضة تذكر من جانب الجيش أو الشرطة، وقاد هذه الحملة عتاة المستوطنين (دانييلا فايس Daniela Weiss، وارييه يتسحاقي Aryeh Yitzhaki) وقاموا بإنشاء خمس بؤر استيطانية، تركزت في الكتل الاستيطانية الكبرى (غوش عتصيون Gush Etzion، اللطرون) بالإضافة إلى منطقة نابلس[73].

وكشف تقرير لحركة السلام الآن عن قيام الحكومة الإسرائيلية ببناء ثلاثة آلاف وحدة سكنية جديدة في مستوطنات الضفة الغربية، وخاصة في الكتل الاستيطانية الكبرى[74]. كما كشفت الحركة في تقريرها أيضاً عن بناء مئات الوحدات السكنية الاستيطانية قبل انعقاد مؤتمر أنابوليس للسلام. وأفاد التقرير أن التوسع الاستيطاني يتركز في 88 بؤرة استيطانية بالإضافة إلى المستوطنات الكبيرة المحيطة بالقدس (بيتار عيليت Beitar Illit، وجبعات زئيف، ومعاليه أدوميم)[75]. كما طرحت مناقصة لبناء 44 وحدة سكينة جديدة في مستوطنة معاليه أدوميم[76].

واستمرت سياسة العزل والتطهير العرقي في منطقة الأغوار، والتي بدأت قبل أربع سنوات، ومنع العشرات من المواطنين من دخول الأغوار[77]. وفي منطقة الرماضين والسموع ويطا جنوب منطقة الخليل هدمت السلطات الإسرائيلية مضارب البدو وقامت بترحيلهم من أجل إيجاد مناطق خالية من السكان[78]. وفي منطقة الأغوار هدمت سلطات الاحتلال قرى بدوية وقامت بإخراج جميع التجمعات البدوية في المنطقة (الحديدية)[79]. مما يدل على رغبتها في عزل منطقة الأغوار واعتبارها منطقة تحت السيطرة الإسرائيلية، كما أوضح وزير الدفاع السابق شاؤول موفاز Shaul Mofaz بأن غور الأردن لن يعود للفلسطينيين.

تابعت "إسرائيل" حفرياتها واعتداءاتها على الأماكن الإسلامية المقدسة، والصورة لبلدوزر إسرائيلي يقوم بإزالة التلة الترابية المحاذية لباب المغاربة في حرم المسجد الأقصى، في 2007/2/7. (رويترز)

الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة سنة 1948، وأحد أبرز المدافعين عن القدس والمقدسات، يعتقله الإسرائيليون إثر مشاركته في مظاهرة في القدس في 2007/3/7 ضد الحفريات الإسرائيلية بالقرب من المسجد الأقصى. (رويترز)

كان "ملتقى القدس الدولي" الذي عقد في اسطنبول في 2007/11/15، وبمشاركة نحو خمسة آلاف شخصية من 65 بلداً، أحد أكبر مظاهر التضامن مع القدس التي شهدتها سنة 2007.

جدار الفصل العنصري العازل، يمثل أحد أكبر الجرائم ضد الأرض والإنسان في التاريخ المعاصر. الصورة لفلسطينيين يتحدّون الجدار، ولو رمزياً، من خلال وضع العلم الفلسطيني عليه، بالقرب من حاجز قلنديا، في 2007/3/9. (رويترز)

الحواجز الإسرائيلية في الضفة الغربية، يستخدمها الإسرائيليون كوسيلة للتركيع السياسي، والإنهاك الاقتصادي، وتدمير النسيج الاجتماعي الفلسطيني. الصورة لطوابير الفلسطينيين أمام حاجز حوارة في 2007/3/26، وهو واحد من بين حوالي 560 حاجزاً إسرائيلياً في الضفة. (رويترز)

تابعت "إسرائيل" سياسة هدم منازل الفلسطينيين، وعدم منحهم رخص البناء، في الوقت الذي تصادر فيه أراضيهم وتقوم بتوسيع المستوطنات وبناء آلاف الوحدات السكنية في الضفة الغربية للمهاجرين اليهود. الصورة لبلدوزر إسرائيلي يقوم بهدم منزل فلسطيني في قرية الطور قرب القدس في 2007/2/28. (رويترز)

رابعاً: مصادرة الأراضي وتجريفها واقتلاع الأشجار

صادرت سلطات الاحتلال نحو 3,143 دونماً لصالح جدار الفصل العنصري، وتركز معظمها في منطقة القدس، فيما قامت آلياتها العسكرية بتجريف ما يزيد عن ثلاثة آلاف دونم من أراضي الضفة. ولتحديد معالم العزل الجنوبي، أعلنت سلطات الاحتلال عن مصادرة 1,230 دونماً من أراضي قرى شرق القدس، وفق الأمر العسكري رقم ت/2007/19 لشقّ شارع بديل ضمن سياسة التواصل المواصلاتي للدولة الفلسطينية والتواصل الجغرافي لدولة المستوطنات[80].

وضمن سياسة العقوبات الجماعية، خصوصاً في فترة الانتفاضة الأولى انتهجت "إسرائيل" سياسة جديدة لضرب القطاع الزراعي، الذي يعتمد عليه الشعب الفلسطيني وخاصةً شجرة الزيتون. وشملت هذه السياسة منع الفلسطينيين من قطف ثمار الزيتون في المواسم الزراعية، وحرق الأشجار، وقطعها؛ وذلك لإفقار الفلاح الفلسطيني الذي اتجه في هذه الفترة للعودة إلى الأرض، وإعادة تأهيلها وزراعتها، خصوصاً في فترات الحصار الطويلة، ومنع العمال من العمل داخل الخطّ الأخضر. ويمكننا ملاحظة تطور سياسة قطع الأشجار مع استمرار الانتفاضة والحصار الاقتصادي، والتدمير المبرمج للاقتصاد الفلسطيني.

تشير الإحصاءات إلى أن إجمالي مساحة الأراضي التي تم تجريفها، في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ اندلاع الانتفاضة في الفترة 2000/9/28 وحتى 2006/7/31 قد بلغت 80,712 دونماً، كما بلغ عدد الأشجار التي اقتلعتها "إسرائيل" مليوناً و357,296 شجرة[81]. وتبعاً لإحصائية أعدها معهد أريج، تبين أن ما مجموعه 20,300 شجرة مثمرة تم إما اقتلاعها أو تجريفها أو مصادرتها خلال العام 2006، أما تقديرات أريج لسنة 2007 فتذكر أنه قد تم اقتلاع وتجريف ومصادرة أوحرق ما مجموعه 34,650 شجرة مثمرة، كان معظمها في محافظات الشمال: نابلس وطولكرم وجنين؛ بالإضافة الى محافظتي بيت لحم والخليل في الجنوب. وكان لهذا الانتهاك الاسرائيلي أثر كبير وواضح على القطاع الزراعي، وخصوصا أن معظم الاشجار التي تم اقتلاعها هي من الزيتون، والتي تشكل مصدر دخل أساسي للكثير من العائلات الفلسطينية[82].

كما طالت الانتهاكات الاسرائيلية قطاع غزة، ففي 2007/6/28 أعلنت قوات الاحتلال الاسرائيلي عن إعادة ترسيم المنطقة العازلة، على طول امتداد الحدود الشمالية و الشرقية لقطاع غزة بطول 58 كم، حيث تم توسيع عرض المنطقة الأمنية للمرة الثانية، وبشكل أحادي الجانب من قبل "إسرائيل" لمسافة 1.5 كم في الجانب الفلسطيني، على طول الشريط الحدودي للقطاع، بدءاً

من أقصى الشمال الغربي وانتهاءاً بمعبر كرم أبو سالم في الجنوب الشرقي. وتبلغ مساحة المنطقة الأمنية العازلة التي تسيطر "إسرائيل" عليها، على طول الشريط الحدودي في القطاع 87 كم^2، أي ما مقداره 24% من مساحة القطاع (362 كم^2) ليكون ما تبقى (275 كم^2) للفلسطينيين الذين يزيد عددهم عن مليون 420 ألف نسمة[83].

وأشار مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إلى أن 275 دونماً من الأراضي الزراعية تعرضت للتدمير خلال شهر كانون الأول/ ديسمبر 2007 في شرق قطاع غزة، بسبب العمليات العسكرية لجيش الاحتلال الإسرائيلي[84].

ويعاني الفلسطينيون في الضفة الغربية من سيطرة "إسرائيل" على مصادر المياه، وقيامها بسلب نحو 85% من مياه الضفة، لاستخدامها داخل "إسرائيل" ولخدمة مستوطناتها. وتستخدم "إسرائيل" المياه كأحد أدوات الضغط على الفلسطينيين، سواء لتنغيص حياتهم أم لضرب الزراعة والاحتياجات الاقتصادية. ولا يزال هناك 220 قرية أو تجمع فلسطيني، يسكن فيها 215,200 فلسطيني، من دون شبكات مياه. فضلاً عن أن العديد من القرى الأخرى لا تصل شبكة المياه إلى كافة بيوتها، أو تصل إليها بشكل محدود وغير منتظم. ويبلغ معدل استهلاك اليومي للفرد الفلسطيني 60 لتراً، وهو أقل بنسبة 40% من التوصيات العالمية، بينما يستهلك الفرد الإسرائيلي يومياً ما معدله 280 لتراً[85].

خامساً: الحواجز ونقاط التفتيش والحدود

لا تكتفي السلطات الإسرائيلية باحتلال الأرض ومصادرتها، وإنما تقوم بوضع الحواجز ونقاط التفتيش بحيث تعيق حركة السكان، وتمنعهم من قضاء مصالحهم اليومية بشكل طبيعي، وتنهكهم اقتصادياً ونفسياً، وتحوِّل حياتهم إلى جحيم، بعد أن حولت مناطقهم إلى سجون صغيرة في سجن كبير كما هو الحال في الضفة الغربية؛ فضلاً عن سجن كبير آخر هو قطاع غزة.

تقوم السلطات الإسرائيلية بوضع حواجز متحركة في الضفة الغربية، وتنقلها من مكان إلى آخر بحسب معاييرها الأمنية، ومعاييرها في قهر أبناء فلسطين وإذلالهم. وفي سنة 2007 أقامت "إسرائيل" 5,858 حاجزاً متحركاً بمعدل شهري مقداره 488 حاجزاً. وكانت في سنة 2006 قد أقامت 7,090 حاجزاً متحركاً بمعدل شهري مقداره 591 حاجزاً[86].

خريطة الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة1967-2008

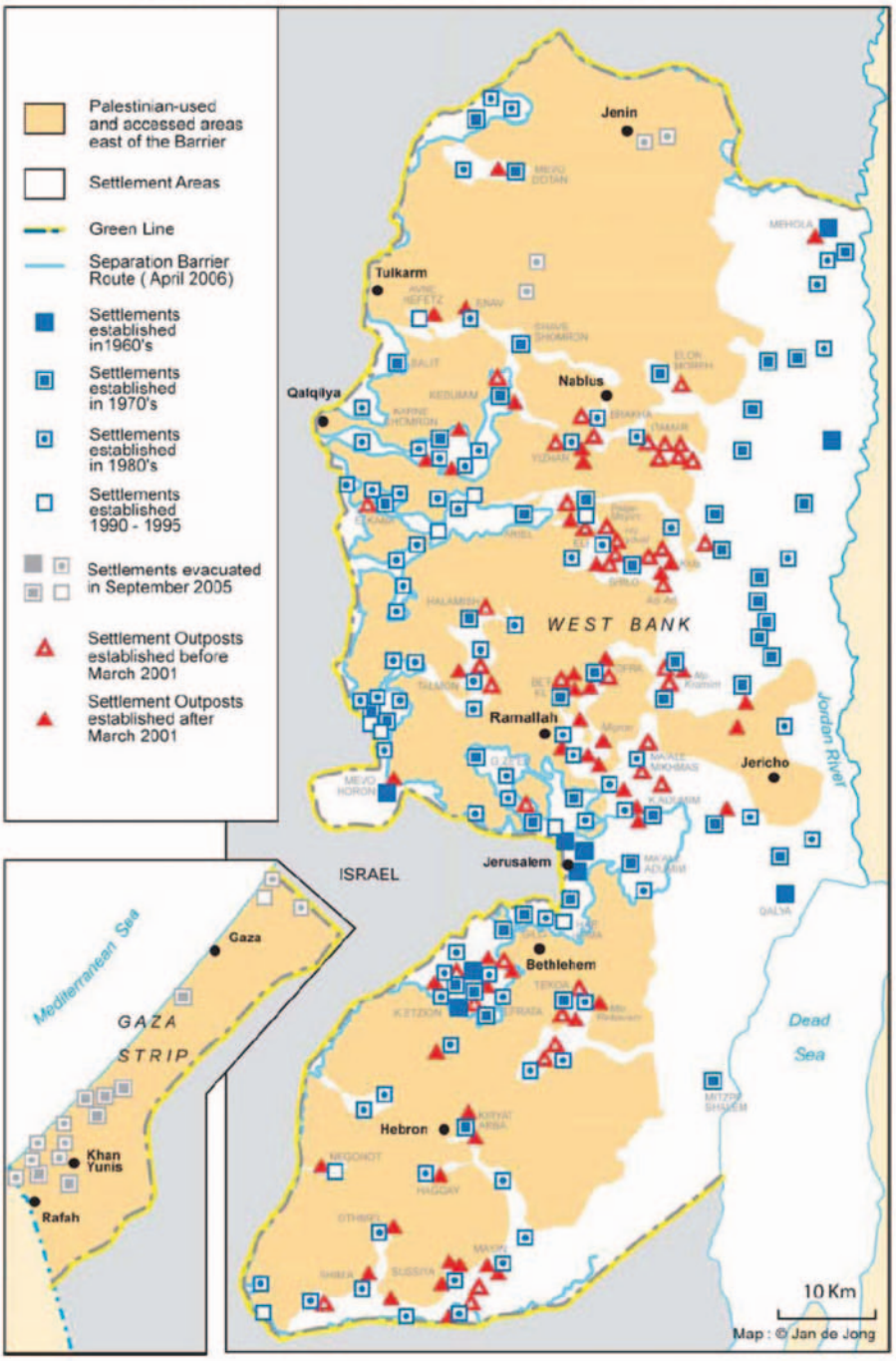

أما الحواجز ونقاط التفتيش الثابتة في الضفة الغربية فقد بلغت في أيار / مايو 2007 ما مجموعه 553 حاجزاً، وارتفعت إلى 561 حاجزاً في تشرين الأول / أكتوبر 2007، وإلى 563 حاجزاً في كانون الثاني / يناير 2008. وهو ما يدل على أن سيطرة حكومة الطوارئ، التي عيّنها الرئيس عباس على الضفة الغربية، والتي قامت بمجموعة كبيرة من الإجراءات الأمنية والسياسية ضدّ حماس، وفي دعم مسار التسوية، لم تفلح حتى بمجرد تقليل عدد الحواجز حتى نهاية سنة 2007؛ مع العلم أن عدد الحواجز كان 527 حاجزاً في كانون الثاني / يناير 2007، و465 حاجزاً في كانون الثاني / يناير 2006. وفي الفترة نيسان / أبريل – تشرين الأول / أكتوبر 2007 قامت السلطات الإسرائيلية بإزالة 80 حاجزاً لكنها أضافت 115 حاجزاً آخر. وتشمل الحواجز أشكالاً مختلفة كالحواجز العسكرية، ونقاط التفتيش، والبوابات، والكتل الاسمنتية، والسواتر الترابية، والخنادق، والسياجات... إلخ[87].

الحواجز الثابتة في الضفة الغربية في الفترة 2004-2008

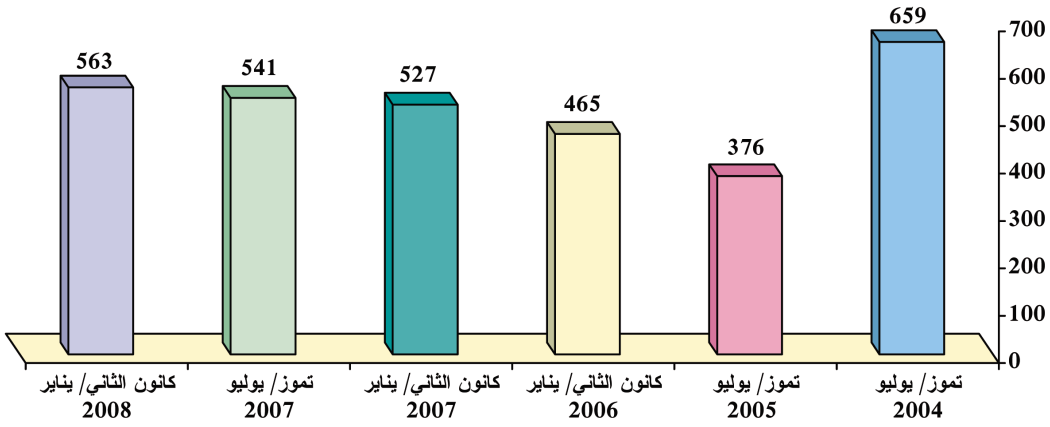

بالإضافة إلى ذلك، تضع السلطات الإسرائيلية قيوداً على حركة الأفراد من أعمار معينة في داخل الضفة الغربية. فهي تمنع تنقّل الأفراد في الفئة العمرية من 16 عاماً وحتى 35 عاماً من سكان محافظات نابلس وجنين وطولكرم وطوباس، دونما أذونات خاصة، ويبلغ عدد هؤلاء 269 ألفاً، أي 32% من مجموع سكان هذه المحافظات[88]. وهناك قيود صارمة على حركة أبناء الضفة الغربية إلى القدس الشرقية التي يدخلها الفلسطينيون وكأنها حدود دولية، ولا يسمح عادة إلا لفئات الأعمار التي تزيد عن 45 عاماً بالذهاب إلى القدس وزيارة المسجد الأقصى.

وتتحكم "إسرائيل" بشكل صارم وقاسٍ بحدود الضفة الغربية وقطاع غزة وبحركة الناس والبضائع منهما وإليهما. وفي الضفة الغربية يوجد 11 حاجزاً عسكرياً تسيطر على مداخلها

ومخارجها التي تصلها بالقدس الشرقية و"إسرائيل". فضلاً عن التحكم الإسرائيلي بالحدود مع الأردن. وتتعمد "إسرائيل" سياسة الإغلاقات وتعقيد الإجراءات، بهدف إيجاد بيئة طاردة للفلسطينيين، وبهدف ابتزازهم سياسياً، فضلاً عن التحكم بحياتهم الاقتصادية، ورفع تكاليف معيشتهم. وعلى سبيل المثال، فإن عملية نقل البضائع من نابلس إلى ميناء أسدود، ترتفع تكلفتها بنسبة 55% بسبب الحواجز ونقاط التفتيش الإسرائيلية[89].

وفي قطاع غزة لم تُعِر "إسرائيل" اهتماماً بروح اتفاقية المعابر وبنودها، في الفترة التي سبقت سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، غير أنها اتخذت من تلك السيطرة ذريعة جديدة لإغلاق المعابر في 2007/6/15، مُحكِمةً حصارها المفروض أصلاً على القطاع[90]. ولإبقاء الحد الأدنى من إمكانات الحياة في القطاع، خصصت "إسرائيل" معبري المنطار وصوفا لنقل البضائع التجارية والمساعدات الإنسانية إلى القطاع[91]. وفي 2007/9/19 رفعت "إسرائيل" من سقف تصعيدها المعنوي والمادي ضد قطاع غزة، فأعلنته "كياناً معادياً"، وأتبعت ذلك بفرض سلسلة من القيود الإضافية على القطاع[92]. وفي 2008/1/18 ارتفع التصعيد إلى مداه، حيث أمر وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك بـ"إقفال كل المعابر" مع قطاع غزة[93]، كما قطعت "إسرائيل" إمدادات الوقود بشكل كامل عن القطاع، متسببة بإغراق معظم أجزائه في ظلام دامس، نتيجة توقف عمل محطات توليد الكهرباء في 2008/1/20[94].

وتتحكم "إسرائيل" بمعابر قطاع غزة السبعة التي تربط حدودها بالقطاع، أما المعبر الثامن، وهو معبر رفح الذي يربط القطاع بمصر، فتتحكم به عملياً من خلال اتفاقية المعابر، وبسبب التزام مصر بمعاهدة سلام معها. ووفقاً لتوثيق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، فقد بلغ عدد أيام إغلاق معبر رفح خلال الفترة من 2005/11/26 إلى 2006/12/31، ما مجموعه 159 يوم إغلاق كلي، في حين فُتِحَ لمدة 31 يوم بشكل جزئي ولساعات محدودة[95]. وأما منذ بداية العام 2007 وحتى 2008/1/9 فقد أغلقت سلطات الاحتلال المعبر لمدة 308 أيام[96]. وبهذا تكون سلطات الاحتلال قد أغلقت المعبر كلياً لمدة 457 يوماً من أصل 776 يوماً، بنسبة 59% تقريباً منذ توقيع اتفاقية المعابر وحتى 2008/1/9. ويوضح الجدول التالي عدد الأيام التي أغلقت فيها معابر قطاع غزة:

جدول 6/4: عدد الأيام التي أغلقت فيها معابر قطاع غزة 2005-2007

المعبر	عدد أيام الإغلاق الكلي	عدد أيام الإغلاق الجزئي	عدد أيام العمل	السنة
رفح	159	31	175	2005/11/25 - 2006/12/31
	308	-	57	2007
المنطار (كارني)	112	142	111	2005/11/25 - 2006/11/24
	121	56	188	2007
بيت حانون (إيريز)	254	-	-	2005/11/25 - 2006/11/24
	365	-	-	2007
صوفا	186 أمام البضائع	–	179 للبضائع	2005/11/25 - 2006/11/24
	365 أمام العمّال		365 للعمّال	
	300	–	65	2007
كرم أبو سالم (كيرم شالوم)	314	–	51	2005/11/25 - 2006/11/24
	186	–	179	2007
ناحل عوز	62	–	303	2005/11/25 - 2006/11/24
	92	–	273	2007

عدد أيام الإغلاق الكلي لمعابر قطاع غزة 2007 (من أصل 365 يوماً)

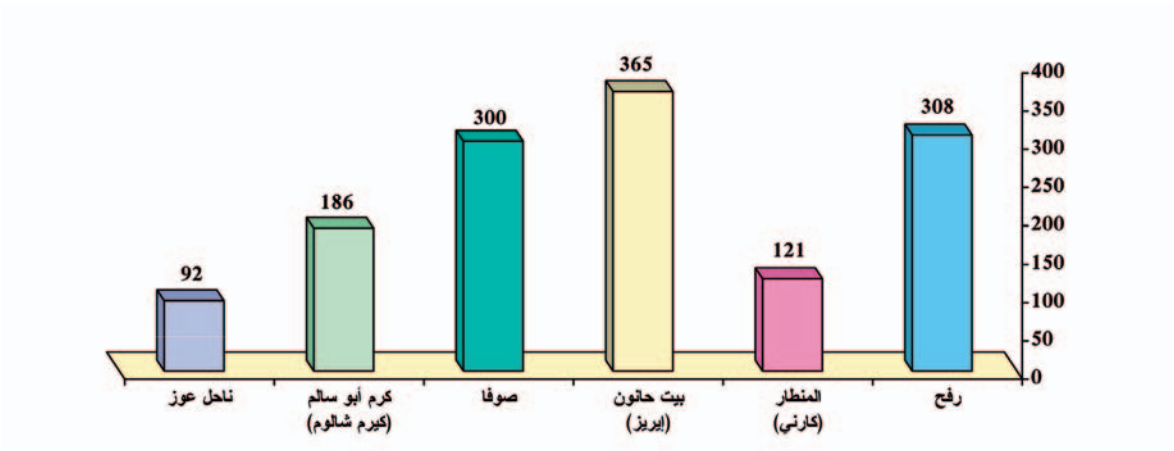

وتتسبب عمليات الإغلاق هذه بأضرار بالغة اقتصادياً وصحياً وتعليمياً ونفسياً. ويمكن الرجوع إلى فصل الاقتصاد في هذا التقرير لمزيد من التفصيلات.

خاتمة

نستطيع القول إن الأرض هي محور الصراع، وإن القدس بؤرة الاهتمام؛ فمن خلال التقرير نلاحظ أن الجانب الإسرائيلي استغل الظروف الدولية والمحلية، لابتلاع المزيد من الأراضي وتهويد القدس وتوسيعها، وزيادة أعداد المستوطنين، وتوسيع حدود المستوطنات بإقامة البؤر الاستيطانية، وربطها بشوارع تلتهم الأرض، وتفصل القرى والمدن الفلسطينية عن بعضها البعض، وتشكل سجوناً وجزراً معزولة. وتهدف "إسرائيل" من ذلك إلى تنفيذ مشاريع وضعت في فترات سابقة لطمس الهوية الفلسطينية وتهويد الأرض، وإيجاد مبررات لترحيل المواطنين بذريعة أن الدولة الفلسطينية هي الأردن (الوطن البديل). وفي الوقت نفسه تشن حملة واسعة ومبرمجة لجعل القدس عاصمة أبدية لـ"إسرائيل" بأغلبية يهودية مطلقة، وبأقلية عربية يسهل السيطرة عليها. وينفذ كل ذلك ضمن مشروع واضح المعالم، يستغل المباحثات السلمية، والمعاهدات العربية الإسرائيلية لتمريره.

ولا بد من الإشارة إلى صمود الشعب الفلسطيني على أرضه، بالرغم من كل أشكال القهر والمعاناة. كما لا بد من التنويه بتزايد تفاعل جماهير العرب والمسلمين مع القدس، وضد الاحتلال الإسرائيلي؛ وهو ما بعكس أن الأمة لن ترضخ للإملاءات الإسرائيلية. إن دعم صمود الشعب الفلسطيني على أرضه واجب عربي وإسلامي وإنساني؛ وإن تفاعل الأمة مع هذه القضية العادلة، يستحق المزيد من التشجيع والعمل المؤسسي الجاد والمبرمج؛ باتجاه إيقاف العدوان، وتحرير الأرض والإنسان.

هوامش الفصل السادس

1 **هآرتس**، 2007/1/11.
2 **هآرتس**، 2007/11/2.
3 **القدس**، 2007/1/20.
4 **القدس**، 2007/1/28.
5 **القدس**، 2007/11/4.
6 **هآرتس**، 2007/2/6.
7 **القدس**، 2007/2/16.
8 **القدس**، 2007/1/30.
9 **هآرتس**، 2007/2/23.
10 **هآرتس**، 2007/10/14.
11 **القدس**، 2007/4/7.
12 **هآرتس**، 2007/7/19.
13 انظر: نشرة وكالة معاً، 2007/10/29.
14 **القدس**، 2007/9/11.
15 **القدس**، 2007/10/17.
16 **الحياة**، 2007/2/7.
17 انظر: **الغد**، 2007/2/13.
18 **الشرق الأوسط**، 2007/2/15.
19 انظر: **الوطن**، السعودية، 2007/2/12؛ و**الشرق الأوسط**، 2007/2/15.
20 **الخليج**، 2007/2/28.
21 **الشرق الأوسط**، 2007/12/18.
22 **الحياة الجديدة**، 2007/5/1.
23 *Haaretz*, 11/7/2007.
24 الجزيرة نت، 2007/9/26؛ وانظر أيضاً: *Haaretz*, 26/9/2007.
25 **الأيام**، رام الله، 2007/12/14.
26 **القدس**، 2007/1/20.
27 **الأيام**، رام الله، 2007/4/27.
28 **القدس**، 2007/1/20.
29 جريدة يورشاليم، 2007/12/21.
30 **هآرتس**، 2007/12/4.
31 **القدس**، 2007/12/5.
32 معهد الأبحاث التطبيقية – القدس (أريج)، بلدية القدس الإسرائيلية تطرح عطاءات لإضافات وحدات استيطانية جديدة في المستوطنات الإسرائيلية داخل المدينة، 2008/1/23، انظر:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1263
33 **القدس**، 2007/12/24.
34 بلدية القدس، المخطط التنظيمي لشارع الطوق، بلدية القدس 1996، مشروع رقم 4585.
35 **هآرتس**، 2007/1/15.
36 **هآرتس**، 2007/12/19.
37 **القدس**، 2007/11/8.
38 **هآرتس**، 2007/1/15.
39 جريدة **كول هاعير**، القدس، 2007/5/26.
40 **الحياة الجديدة**، 2007/1/10.

41 **هآرتس**، 2007/3/25.
42 **هآرتس**، 2007/1/10.
43 **القدس**، 2007/2/26.
44 **القدس**، 2007/2/26.
45 الائتلاف الأهلي للدفاع عن حقوق الفلسطينيين في القدس، التقرير الشهري حول الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس، العدد 8، آب/ أغسطس 2007، انظر: http://www.ccdprj.ps/arabic/monthly-report/2007/august.html
46 **الحياة الجديدة**، 2007/1/31؛ وانظر: مركز أبحاث الأراضي، بيان صحفي: الاحتلال الإسرائيلي في القدس يهدم ويخلي قسراً 97 سكناً خلال العام 2007، 2008/1/2، انظر: http://www.lrcj.org/Arabic/APage.htm
47 الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري، جدار الفصل العنصري والاستيطان في العام 2007، 2008/1/1، في: http://www.stopthewall.org/arabic/cgi-bin/arabic/publish/article_387.shtml
48 **الحياة الجديدة**، 2007/1/31.
49 **القدس**، 2007/8/23.
50 **هآرتس**، 2007/11/10.
51 **القدس**، 2007/7/10.
52 مركز أبحاث الأراضي، التقرير الشهري حول الانتهاكات الإسرائيلية في مدينة القدس، تشرين الأول/ أكتوبر 2007، في: http://www.lrcj.org/Arabic/ViolationsMonitoring/Reports/Viol_Jer/Oct_2007/Oct_2007_Report.htm
53 **القدس**، 2007/8/25.
54 انظر: عزام أبو السعود، الاحتياجات التنموية للقطاع الاقتصادي، القدس، الغرفة التجارية الصناعية، 2007.
55 المرجع نفسه.
56 عرب 48، 2007/11/13.
57 عرب 48، 2007/11/12.
58 Applied Research Institute – Jerusalem (ARIJ), According to the Israeli Ministry of Defense: The Israeli Army increases the Segregation Wall Length and thus the Segregated Zone area in the West Bank, 12/9/2007, in: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1154
59 Ibid.؛ و**القدس**، 2007/1/23.
60 جاد اسحق وآخرون، الأبعاد والاستراتيجيات للمخططات الإسرائيلية الأحادية الجانب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أريج، 2005/9/24، انظر: http://www.arij.org/pub/pubarabic/Paper_2006/index-1.htm؛ وانظر أيضاً: ARIJ, ARIJ Fact Sheet: The Israeli Segregation Plan in the Occupied Palestinian Territory, 9/12/2007, in: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1105
61 ARIJ Fact Sheet: The Israeli Segregation Plan in the Occupied Palestinian Territory.
62 Ibid.
63 الحملة الشعبية الفلسطينية لمقاومة جدار الفصل العنصري، جدار الفصل العنصري والاستيطان في العام 2007.
64 See: http://www.btselem.org/english/separation_barrier/statistics.asp
65 الحملة الوطنية الشعبية لمقاومة الجدار والاستيطان، جدار الفصل العنصري والاستيطان في العام 2007.
66 **هآرتس**، 2007/1/31.
67 **القدس**، 2007/9/29.
68 **القدس**، 2007/4/18.
69 **القدس**، 2007/11/18.
70 يرجى الانتباه إلى وجود تضارب بين المصادر المختلفة، وأن أرقام مستوطني القدس الشرقية تقديرية، وقد أضيفت إلى الإحصائيات المتداولة عن المستوطنين في باقي الضفة الغربية، والتي قدرت سنة 2005 بـ 254 ألفاً، وسنة 2006 بـ 268 ألفاً، وسنة 2007 بـ 282 ألفاً، انظر: تقرير حركة السلام الآن 2007؛ و**السفير**، 2007/1/18؛ و**الدستور**، 2007/1/10؛ وعرب 48، 2007/2/21؛ ووكالة معاً، 2008/1/20.
71 أريج، الاستيطان يتغلب على فرص السلام، 2007/10/17، انظر: http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1184

72 قسم الاستيطان في الوكالة اليهودية، مشروع الاستيطان في يهودا والسامرة، ص 1–2.
73 **هآرتس**، 2007/10/1.
74 Foundation for Middle East Peace, *Report on Israel Settlement in the Occupied Territories*, March–April 2007, in:
http://www.pdfdownload.org/pdf2html/pdf2html.php?url=http%3A%2F%2Fwww.fmep.org%2Freports%2Fvol17%2Fno2%2Fv17n2.pdf&images=yes
75 Peace Now, Summary - Peace Now Settlement/ Outpost Report 2006, 21/2/2007, in:
http://www.peacenow.org.il/site/en/peace.asp?pi=66&docid=2229
76 **القدس**، 2007/2/22.
77 **القدس**، 2007/11/12.
78 **القدس**، 2007/5/30.
79 الإدارة المدنية، جيش الدفاع، أمر بشأن وضع اليد على أراضي، رقم ت/2007/19.
80 الإدارة المدنية في يهودا والسامرة، الأمر العسكري بشأن وضع اليد على الأراضي، رقم ب/07/19.
81 مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:
http://www.pnic.gov.ps/arabic/quds/arabic/viol/quds_viol_12-2006.html
82 أريج، أرض مصادرة و شعب محاصر: عام آخر من الانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، 2008/1/4، في:
http://www.poica.org/editor/case_studies/view.php?recordID=1247
83 المرجع نفسه.
84 United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs - Occupied Palestinian Territory (OCHA-oPt), Gaza Strip Humanitarian Fact Sheet, Jerusalem, December 2007, in:
http://www.ochaopt.org/documents/Gaza_Fact_Sheet_December_2007.pdf
85 انظر: المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، تقرير حول واقع المياه في الأراضي الفلسطينية، 2007/9/26، في:
http://www.pecdar.ps/pdfs/Water%20Report.pdf
86 OCHA-oPt, Protection of Civilians, Summary Data Tables, March 2008, in:
http://www.ochaopt.org/documents/Protection_of_Civlians_Tables_March_08.pdf
87 مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية – الأراضي الفلسطينية المحتلة، الاحتياجات المتزايدة في ظل تناقص حريات المرور: تشديد القيود على الحركة الاقتصادية، 2008/1/22، في:
http://www.ochaopt.org/documents/Control_On_Economic_Movement_ January_2008_Arabic.pdf;
وانظر أيضاً:
OCHA-oPt, OCHA Closure Update, October 2007, in:
http://www.ochaopt.org/documents/ClosureUpdateOctober2007.pdf
88 OCHA-oPt, OCHA Closure Update.
89 Ibid.
90 **الاتحاد**، 2007/6/16.
91 OCHA-oPt, Gaza Strip Humanitarian Fact Sheet.
92 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008/2/5. انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/stude.html
93 **القبس**، 2008/1/19.
94 **القدس العربي**، 2008/1/21.
95 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008/1/9، انظر:
http://www.pchrgaza.ps/files/clouse/arabic/repot6.htm
96 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2008/1/10، انظر:
http://www.pchrgaza.org/files/clouse/arabic/repot6_07.htm

The Palestinian Strategic Report 2007

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007

هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2007، والذي يصدر للعام الثالث على التوالي. وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، والجوانب المتعلقة بالأرض والمقدسات والاقتصاد والمؤشرات السكانية الفلسطينية، والوضع الإسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "إسرائيل"، ويعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

يتميز التقرير بأن معلوماته محدّثة حتى نهاية 2007، وأنه قد قام بإعداده نخبة متميّزة من الأساتذة المتخصصين.

وعلى الرغم من حالة الانقسام المؤسفة التي تشهدها الساحة الفلسطينية، وعلى الرغم من سخونة العديد من المواضيع وحساسيتها، فإن مركز الزيتونة حرص على الالتزام بخطّه في إصدار الدراسات والأبحاث الرصينة، وفق أفضل المعايير العلمية والمهنية. ويأمل المركز أن يكون هذا التقرير إضافة جادّة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

د. محسن صالح

ISBN 978-9953-500-25-6
9 789953 500256

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب.: 5034-14 بيروت - لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net